

Distr.: General
3 November 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون
البند ٥٥ من جدول الأعمال
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات
حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام

موجز

يسلط هذا التقرير، المُعدّ عملاً بقرار الجمعية العامة ٣١٤/٧١، الضوء على التطورات الرئيسية التي شهدتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ صدور التقرير السابق (A/71/587) و (A/71/587/Add.1) وي طرح مسائل لتتنظر فيها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وتتضمن إضافة هذا التقرير معلومات عن حالة الطلبات المحددة التي قدمتها اللجنة الخاصة في تقريرها لعام ٢٠١٦ (A/71/19).



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - السياق الاستراتيجي والتوقعات

١ - أكدت التطورات التي حدثت خلال العام الماضي الحاجة الماسة إلى تجديد فعالية الآليات المتعددة الأطراف لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وإنهاءها. ومع أن انتشار الحروب الأهلية ظل ملمحا مستمرا على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، فإن النزاعات يتزايد حاليا استعصاؤها على الحل، وهو اتجاه تجلّى أيضا في طول مدة عمل بعثات حفظ السلام. وكثيرا ما يكون سوء الإدارة والفساد والتوترات العرقية والدينية وضعف المؤسسات والتنافس على الموارد الشحيحة من ضمن دوافع نشوب النزاعات، وهي دوافع يفاقمها انتشار الجماعات المسلحة من غير الدول، بما فيها تلك التي تلجأ إلى الأساليب الإرهابية والإجرام عبر الحدود. ولمواجهة ذلك، تلزم تدابير مبتكرة من المنظمة والمجتمع الدولي.

٢ - وأداة الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي استحدثتها المنظمة لمساندة أطراف النزاعات لإحلال السلام بينها، لها سجل نبيل في دعم السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وقد تطورت مهمة حفظ السلام على مر العقود استجابةً للطابع المتغير للنزاعات. وتستلزم التحديات الراهنة المتمثلة في النزاعات التي يطول أمدها وتكتسب طابعا إقليميا ويصعب إيجاد حل حاسم لها، والبيئات التي تغدو أكثر فأكثر غير مواتية لعمليات الأمم المتحدة، إلى جانب الضغوط المرتبطة بالميزانية، اتباع نهج جديدة في تنفيذ الولايات.

٣ - وللتعامل مع نزاعات اليوم فلا بد من استحداث شكل أخف حجما وأكثر تماسكا لحفظ السلام يعتمد بدرجة أقل على عمليات النشر الثابتة والمتباعدة والطويلة الأمد، وبدرجة أكبر على القدرات المدنية والشرطية والعسكرية المتخصصة لدعم مهام محددة. ويجب أن نكون قادرين على تحديد أهداف واقعية وقياس التقدم المحرز صوب تحقيق الاستقرار. ويجب أن ننظر في نهج بديلة للقيام بالمهام الأساسية المنوطة بنا، بما في ذلك تقديم الدعم إلى العمليات السياسية، وحماية المدنيين، ورصد وقف إطلاق النار وانتهاكات حقوق الإنسان وبناء السلام في وقت مبكر، وهي مهام يمكن القيام ببعض منها بفعالية وكفاءة من خلال تعزيز الشراكات القائمة مع الشركاء المحليين والدوليين، أو زيادة استخدام التكنولوجيا، أو تعزيز القدرات اللازمة للتحليل. ولا بد من أن نكون مجهزين بشكل أفضل للعمل جنبا إلى جنب مع عمليات الإنفاذ ولدعمها حسب الاقتضاء ووفقا للمتطلبات المقررة.

ثانيا - مبادرات الأمين العام للإصلاح: إعادة تعريف حفظ السلام

٤ - في نيسان/أبريل ٢٠١٧، عرضتُ على مجلس الأمن عناصر استراتيجية شاملة تدعم مجموعة متنوعة من بعثاتنا بالاستناد إلى مبدئين رئيسيين: الأول هو ضمان أن تكون عمليات حفظ السلام مرنة وملائمة لسياقها، والثاني هو ضمان أن تسترشد عملياتنا بالسعي للتوصل إلى حلول سياسية. ودعمنا لهذه الاستراتيجية، أبرزت تسعة مجالات للإصلاح هي: (أ) تحسين منظومة السلم والأمن؛ (ب) تغيير القواعد والأنظمة لتعزيز الكفاءة والمساءلة؛ (ج) ضمان أن تكون ولايات البعثات واضحة وواقعية ومحدثة؛ (د) زيادة الأدوار الفعالة التي تضطلع بها المرأة في عمليات السلام؛ (هـ) تحسين عمليات التخطيط والإشراف والقيادة، وتنسيقها بشكل أفضل؛ (و) زيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة؛ (ز) الإعلام والتوعية بالدور الهام الذي تؤديه عمليات الأمم المتحدة للسلام؛ (ح) توثيق الصلات مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين؛ (ط) بناء شراكات قائمة على تمويل يُعتمد عليه وقابل للتنبؤ به. ويسلط هذا التقرير الضوء على ما حدث من تطورات في مجال حفظ السلام دعماً للإصلاحات التي أُجريها.

٥ - وفي إطار مجموعة الإصلاحات التي قدمتها، وعلى سبيل الأولوية العاجلة، بدأت سلسلة استعراضات لعمليات حفظ السلام الرئيسية بغرض تقديم توصيات إلى مجلس الأمن بإدخال تعديلات عليها للنجاح في تنفيذ ولاياتها. وستشمل معايير التقييم جدوى الولايات ووثاقه صلتها بما هو منشود تحقيقه؛ والبيئة السياسية وإرادة الأطراف الرئيسية، بما في ذلك موافقة الحكومة المضيفة؛ والميزة النسبية لعملياتنا بالمقارنة مع عمليات الشركاء الإقليميين والشركاء من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، وتشكيلة الدعم المقدم للبعثة. وأتوقع أن تحدد هذه الاستعراضات أفكاراً لنهج جديدة محسنة لحفظ السلام وأن تعزز أثر هذه النهج أيضاً في منع نشوب النزاعات من خلال العمل المبكر والاستراتيجيات السياسية التي تعالج أسباب النزاعات.

ألف - إصلاح منظومة السلم والأمن

٦ - لا بد من أن يكون شكل الشيء تبعاً لوظيفته، وعمليات السلام التي تفي بالغرض تتطلب هياكل تدعمها على النحو الأمثل. وكما هو مبين في تقرير الواردي في الوثيقة A/72/525، اقترحت إعادة تنظيم ركيزة السلام والأمن في الأمانة العامة، وكذلك تحسين أساليب عملها وإجراءاتها لزيادة تماسكها وخفة حركتها وفعاليتها في مواجهتها لتحديات السلام والأمن الراهنة وتحسينها لتحدياتها في المستقبل. وقد دعوت إلى إنشاء إدارة جديدة للشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة لعمليات السلام.

٧ - وسوف تتشاطر الإدارتان هيكلاً سياسياً وعملياتياً واحداً تحت إشراف أمينين عامين مساعدين يضطلعان بمسؤوليات إقليمية ويكونان مسؤولين أمام وكيل الأمين العام، اللذين سوف يقيمان الصلة بين الإدارتين ويكونان مسؤولين عن إدارة المسائل الاستراتيجية والسياسية والعملياتية والتنسيق مع الشركاء الإقليميين. ومن شأن هذا الترتيب أن يحسن الاستراتيجيات الإقليمية بالاستفادة من الخبرات المتضاربة والعاملية تحت قيادة واحدة؛ وأن يعزز الاتساق ويوفر خطوطاً أكثر وضوحاً للتواصل مع أشكال الوجود الميداني وتزويدها بالتوجيهات والدعم على المستوى الفني؛ وتحسين التعاون مع شركاء آخرين من ضمنهم المنظمات الإقليمية.

باء - الإصلاح الإداري

٨ - عقب مشاورات مستفيضة مع الدول الأعضاء، أعددت تقريرين سيقدمان إلى اللجنة الخامسة في الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وتقرير المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: ضمان مستقبل أفضل للجميع" (A/72/492) يوجز رؤيتي والمبادئ الشاملة لإصلاح إدارة الأمانة العامة من أجل تحسين دعم تنفيذ الولاية. ويتضمن التقرير الثاني (A/72/492/Add.1) تدابير محددة لتحسين وتبسيط عملية تخطيط البرامج والميزنة في الأمم المتحدة. وستقدم إلى الجمعية العامة في دوراتها المقبلة تقارير أخرى تتضمن تدابير محددة في مختلف مجالات الإصلاح الإداري.

جيم - إصلاح المنظومة الإنمائية

٩ - من أجل تقديم دعم أكثر تكاملاً وتحاولاً وفعالية إلى الدول الأعضاء في سعيها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أعلنت في حزيران/يونيه ٢٠١٧ عن خطة شاملة وجريئة لتعزيز الطريقة التي تنجز بها الأمم المتحدة عملها باعتبارها منظومة لصالح الشعوب التي نخدمها. والإصلاحات التي

اقترحناها ستجعلنا أكثر قدرة على دعم جهود الدول الأعضاء المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة، بما في ذلك الهدف ١٦، الذي يدعو إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهتَش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١٠ - وعلى وجه الخصوص، سيكون لتوصياتي بتعزيز وظيفة المنسقين المقيمين لتحقيق فعالية تنسيق الأنشطة المنفذة على نطاق المنظومة من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ آثاراً إيجابية على تعزيز شروط تحقيق السلام والانتقال من الأزمات إلى التنمية الطويلة الأجل والسلام المستديم. والمواءمة الاستراتيجية للأولويات من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يجري تغيير وضعيته بوصفه أداة التخطيط الوحيدة الأهم في الأمم المتحدة، من شأنها أيضاً أن تيسر تقديم الدعم المتكامل إلى بلد ما، مع مراعاة أن أطر المساعدة الإنمائية تستخدم فعلاً كأطر عمل استراتيجية متكاملة لعدة بيئات تعمل فيها البعثات.

ثالثاً - استثمار السياسة من أجل السلام

ألف - الاتجاهات والمواضيع الرئيسية التي أثارها التطورات الميدانية

١١ - ما زالت بعثات حفظ السلام في أفريقيا والشرق الأوسط تواجه ظروفاً سياسية وعملية وأمنية متقلبة صعبة تتطلب مشاركة سياسية وعملية متواصلة ومكثفة. ورغم الظروف الصعبة، واصلت عمليات حفظ السلام التركيز على دعم العمليات السياسية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، استمرت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل والجامع الذي تم توقيعه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والجهود الرامية إلى تنظيم الانتخابات في الوقت المناسب. وفي مالي، أُحرز بعض التقدم في تنفيذ عملية السلام، ولكن هذا التنفيذ تعثر لانعدام الثقة بين الأطراف الموقعة، وغياب رؤية واضحة لتنفيذ الاتفاق، بالإضافة إلى الاشتباكات المتكررة بين الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام وتدهور الحالة الأمنية في شمال ووسط البلد.

١٢ - وما زال عدد من البعثات يواجه ضرورة حماية المدنيين. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، ورغم التنفيذ الصارم من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لولاية حماية المدنيين المناطة بها، وإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة وتدريب ٥٠٠ من أفراد الشرطة والدرك، تدهورت الحالة الأمنية في أيار/مايو ٢٠١٧، في ظل تصاعد العنف القائم على أسس دينية وعرقية. وعانت البعثة أيضاً من زيادة الهجمات ضد أفرادها النظاميين. وفي جنوب السودان، واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تركيز اهتمامها على ولاية حماية المدنيين في الوقت الذي تدعم فيه تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان في حدود قدراتها. وفي دارفور، أعاد مجلس الأمن تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مما سمح بتخفيضات في كل من العنصر العسكري وعنصر الشرطة استجابةً للتغيرات العامة في الحالة الأمنية وبيئة العمليات. وقد أعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء حالات التأخير في التفعيل الكامل للألية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها على الحدود بين السودان وجنوب السودان وتعثر الجهود الرامية إلى ذلك التفعيل، وأكد أن ولاية الآلية لن تجدد ما لم يجرز الطرفان تقدماً هاماً. وفي لبنان، واصلت قوة الأمم

المتحدة المؤقتة في لبنان القيام بدور مثبت للاستقرار في سياق إقليمي شديد التقلب عبر الجمع بين الأطراف من خلال آلية التنسيق الثلاثية الأطراف.

١٣ - وفي ظل تزايد نشر عمليات الأمم المتحدة للسلام في بيئات غير مواتية إلى جانب عمليات الإنفاذ، كان هناك تركيز رئيسي مستجد على دعم عمليات موازية والتعاون معها. ففي مالي، كُلفت البعثة بضممان قدر كاف من التنسيق وتبادل المعلومات مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ودول أعضاء في المنطقة، وكذلك مع مبادرات أمنية إقليمية، ولا سيما القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعمليات نواكشوط للاتحاد الأفريقي والقوات الفرنسية، في إطار ولاية كل منها. وبدأت الأمانة العامة في وضع الخطط لاستراتيجية شاملة وموحدة ومتماسكة تجمع بين منظورات التنمية والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان في التعاون مع قوة المجموعة الخماسية.

١٤ - وخلال السنة الماضية، مكن توطيد السلام من إغلاق البعثة في كوت ديفوار ومن تحويل البعثة في هايتي إلى بعثة تركز على تقديم الدعم لقطاعي العدالة وسيادة القانون ومن خفض التدريجي للبعثة في ليبيريا وفق الولايات الصادرة عن مجلس الأمن.

باء - صدارة العمليات السياسية

١٥ - يبين التقرير الذي أعده سلفي عن تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وقدمه إلى الجمعية العامة (A/70/357-S/2015/682) الحاجة إلى تجديد الالتزام بالدور السياسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا ما أكدته مرة أخرى مجلس الأمن، الذي شدد في قراره ٢٣٧٨ (٢٠١٧) على أن يكون ترجيح كفة السياسة هو السمة المميزة للنهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في حل النزاعات. وقد شددت، منذ أن توليت مناصبي، على أهمية ارتكاز عمليات حفظ السلام على استراتيجية سياسية توجّه عملها من بدايتها وحتى سحبها التدريجي.

١٦ - ومع ذلك، يجب علينا أن نقر أيضاً بأن عمليات حفظ السلام الحالية تنشر بموجب ولايات لا تدعم اتفاقات وقف إطلاق النار أو اتفاقات السلام الموجودة من قبل فحسب، بل تنشر في كثير من الأحيان عندما تنعدم أو تضعف آفاق الحل السياسي. وهذا يؤكد الحاجة إلى عمل جماعي واستباقي يقوم به كل من مجلس الأمن والأطراف الفاعلة الإقليمية والأمانة العامة لوضع نُهج مبتكرة لتسوية النزاعات - من خلال استراتيجية سياسية متكاملة تجمع أطراف النزاع حول طاولة المفاوضات وتكفل المتابعة والتنفيذ اللازمين. ويتعين على الحكومات والسلطات المضيفة وأطراف النزاعات الأخرى أن يكون لديها أيضاً الإرادة الأساسية اللازمة لإحلال السلام. وتتعدّر حماية المدنيين على نحو مستدام وفي الأجل الطويل عندما لا تتوفر هذه العوامل. وقد كان ذلك واضحاً في بعض عمليات حفظ السلام التي ركزت الكثير من اهتمامها على الإجراءات الفورية المنقذة للحياة. فالبعثتان العاملتان في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، مثلاً، قد منعتا عنفاً طائفيًا ووفرتا الحماية لآلاف المدنيين، على التوالي، غير أن إيجاد حل سياسي مستدام للنزاعات في نهاية المطاف هو وحده الذي سيكفل الحماية لجميع المدنيين.

١٧ - ولا تقتصر صدارة الجوانب السياسية على الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الوطني. فقد أدت بعثات حفظ السلام، من خلال عملها من أجل تيسير الحوار ودعم جهود الوساطة المحلية، دوراً رئيسياً في منع العنف أو تخفيف حدته وفي تعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي. وبرهنت الجهود المبذولة

في بعثات من ضمنها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على أهمية التصدي للنزاعات على الصعيد المحلي. وقد ركزت بعثات حفظ السلام على تخفيف وطأة النزاعات المحلية والتصدي لها ليس بسبب تأثير هذه النزاعات على المجتمعات المحلية فحسب، ولا سيما الإصابات التي تنجم عنها، بل أيضا بسبب قدرتها على التأثير في العمليات السياسية الوطنية والديناميات الإقليمية. والنزاعات المحلية قابلة أيضا بشدة للتأثر بالأطراف السياسية الفاعلة.

١٨ - وفي جميع هذه السياقات، يكتسب الانخراط والدعم السياسي من جانب الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة والدول الأعضاء أهمية حاسمة لضمان الاستفادة على أتم وجه من الفرصة التي يوفرها حفظ السلام.

جيم - بناء السلام والحفاظ عليه

١ - دور حفظ السلام في استدامة السلام

١٩ - في إطار القرارين الصادرين عن مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الحفاظ على السلام (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) والقرار ٢٦٢/٧٠ على التوالي) والقرارات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تنص على ولايات محددة، ظلت عمليات حفظ السلام تؤدي دورا هاما في الحفاظ على السلام في جميع مراحل عملها مع الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية، ومع غيرها من الشركاء في بناء السلام. فمن خلال المساعي الحميدة، وعمل المجتمعات المحلية، وبناء المؤسسات، وتوفير الأمن ومجموعة واسعة من الأنشطة الضرورية لإرساء أسس السلام الدائم، أسهمت عمليات حفظ السلام في العمليات السياسية والتقدم المحرز نحو تحقيق التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. وواصلت عمليات حفظ السلام التعاون عن كثب مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية عبر سبل منها تمويل الأنشطة البرنامجية الصادر بها تكليف من الميزانيات المقررة لحفظ السلام في مجالات مثل سيادة القانون والمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان. وأسهم اتباع هذه الطريقة في تنفيذ الولايات في عملية انتقالية سلسلة في كوت ديفوار، كما يدعم اتباعها حاليا عمليتي الانتقال الجاريتين في كل من ليبيريا وهاتي وبعثات. برامج دعم السلام وبنائه في عدة بعثات.

٢٠ - ويشارك حفظة السلام العاملون على الصعيد الميداني في أنشطة مختلفة بهدف بسط سلطة الدولة. فعلى سبيل المثال، تواصل كل من البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مساعدة الدولة في نشر سلطات محلية إلى الضواحي لزيادة وجود الدولة. وقد دعمتا أيضاً الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل الهياكل الأساسية في المنطقتين. وتعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز قدرة السلطات الحكومية المحلية على أداء مهام الحماية والمصالحة ذات الأهمية الحاسمة، الأمر الذي يعد جانبا أساسيا لبناء القدرة المحلية اللازمة لإحلال السلام.

٢ - سيادة القانون والعدالة والمؤسسات الإصلاحية

٢١ - لا يزال عنصر العدالة والمرافق الإصلاحية في عمليات حفظ السلام يؤديان دورا مهما في الحفاظ على السلام، من خلال تعزيز سيادة القانون في البلدان الخارجة من النزاعات والمساهمة في بسط سلطة الدولة ومكافحة الإفلات من العقاب وحماية المدنيين. وتشمل هذه الجهود تقديم

المساعدة لمحاسبة الجناة عن الجرائم التي تؤجج النزاع وتوفير سجون آمنة تتسم بالإنسانية. وما لم تكن مؤسسات سيادة القانون الفاعلة موجودة، يرجح أن يواصل المخربون اللجوء إلى العنف والإفلات من العقاب، ومن المرجح أن تصبح السجون مكتظة، مما يجعلها عرضة لأعمال الشغب وعمليات الهروب الجماعية والهجمات المسلحة.

٢٢ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم للسلطات في احتجاز أفراد ومقاضاتهم بتهمة ارتكاب جرائم حرب وتمرد وغير ذلك من الجرائم. وساعدت البعثة أيضا بالتعاون مع الشركاء في تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك عن طريق صياغة استراتيجية ادعاء للمحكمة من خلال مشروع حصر الانتهاكات الذي أنشأته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لتوثيق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المحاكمات الجنائية ضد ضباط الجيش وأعضاء الجماعات المسلحة. وفي مالي، ساهم الدعم الذي قدمته البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى وحدة متخصصة للتحقيق في أعمال الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ومقاضاة مرتكبيها في عدة عمليات توقيف ومحاكمات. وساعدت البعثة المتكاملة أيضا سلطات مالي على تنفيذ التدابير الأمنية لمنع التطرف وكشفه، وتعزيز إدارة السجون لمنعها من التحول إلى أرض خصبة للتطرف المصحوب بالعنف. وفي دارفور، دعمت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المحاكم الريفية في حل ما يؤجج النزاع من منازعات قبلية على الأراضي.

٢٣ - وفي مقر الأمم المتحدة، واصلت دائرة العدل والمؤسسات الإصلاحية في إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك الهيئة الدائمة للعدل والسجون التابعة للدائرة، تقديم الدعم الفني والتنفيذي للبعثات؛ ووضع مواد توجيهية وبرامج تدريبية؛ وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك من خلال جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات، التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب مفوضية حقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣ - شرطة الأمم المتحدة

٢٤ - يبرز قرار مجلس الأمن ٢١٨٥ (٢٠١٤) وتقريره المتعلق بعمل الأمم المتحدة الشرطي لعام ٢٠١٦ (S/2016/952) الدور المهم الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة، مما يساهم في منع نشوب النزاعات وإدارتها، فضلا عن بناء السلام عن طريق حماية المدنيين وتعزيز قدرات الدول المضيفة على القيام بأعمال الشرطة.

٢٥ - واستجابة للاستعراض الذي أجره الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446) وتقريره سلفي عن تنفيذ توصيات الفريق (A/70/357-S/2015/682)، حدد

التقرير المتعلق بأعمال الشرطة خطة إصلاح بدأت الأمانة العامة تنفيذها بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء لمواصلة تحسين أداء شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) أصبحت ممارسات شرطة الأمم المتحدة متسقة بصورة متزايدة بفضل وضع أدلة عن التخطيط الشرطي في البعثات؛ والقيام بالرصد والتوجيه وتقديم المشورة في مجال الشرطة؛ والعمل الشرطي الموجه نحو المجتمع؛ والتنسيق بين الجهات المانحة وإدارة الأموال؛ والعمل الشرطي القائم على المعلومات الاستخباراتية والاستخبارات الجنائية، التي تشكل جزءاً من الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية؛

(ب) عززت إدارة عمليات حفظ السلام قدرتها على اكتساب القدرات والإمكانيات الجيدة في مجال العمل الشرطي عن طريق تنقيح إجراءات التشغيل الموحدة لاختيار أفراد الشرطة وتقييمهم ونشرهم، بما يشمل وحدات الشرطة المشكّلة. وأنشئت قائمة للمرشحين المقبولين لشغل المناصب القيادية العليا في الشرطة؛ وتمت مواءمة مجموعات المهارات المطلوبة للبعثات مع الإطار الإرشادي الاستراتيجي؛ وثُفدت أنشطة مستمرة للتوعية من أجل زيادة مشاركة النساء في الشرطة؛ وقدمت أفرقة الشرطة المتخصصة، بما في ذلك الأفرقة المعنية بالجرائم الخطيرة والمنظمة والعنف الجنسي والجنساني، خبرات محددة الأهداف طلبتها الدول المضيفة في مجال العمل الشرطي، وأجري المزيد من التحسينات في نظام إدارة الموارد البشرية الشرطية لتقصير المهل الزمنية لإجراءات التحري؛

(ج) في ضوء سياقات التشغيل الدائمة التغير، استمر تقييم تشكيل القدرات الشرطية الدائمة وتواصل تطوير مجموعات مهاراتها لضمان قدرتها على تلبية مطالب حفظ السلام الحالية والمتوقعة. واهتداءً بأولويات الدولة المضيفة والأولويات الصادر بها تكليف، أخذت القدرات الشرطية الدائمة تبني خبراتها في العمل الشرطي المراعي للمنظور الجنساني وإصلاح الشرطة وحماية المدنيين وتحليل الجريمة والتحقيق فيها.

٢٦ - ويؤدي العمل الشرطي للأمم المتحدة دوراً محورياً في العمليات الانتقالية لحفظ السلام، على سبيل المثال في ليبيريا وهايتي، اللتين تركزان بصورة متزايدة على العمل الشرطي وسيادة القانون لتيسير خروج البعثة. ففي هايتي، يعكس الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وهي بعثة صغيرة لحفظ السلام دون عنصر عسكري، نهجاً مبتكراً يؤكد الصلات القوية بين سيادة القانون والعمل الشرطي وأهداف الأمم المتحدة المتمثلة في تحقيق الاستقرار وبناء السلام. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات صعبة، بما في ذلك التباين العام بين مهام الشرطة الصادر بها تكليف؛ والوظائف المأذون بها مقابل الموارد المخصصة؛ والترشيح المحدود للموظفين ذوي الخبرة وذوي مجموعات المهارات واللغات اللازمة لغرض النشر، وضابطات الشرطة، وكذلك الوحدات المتنقلة والمجهزة بالقدرات والمدربة والمجهزة على نحو جيد؛ وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها. وهناك حاجة إلى قيادة قوية من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة والشركاء الآخرين لتلبية المطالب الراهنة المتعلقة بشرطة حفظ السلام.

٤ - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٧ - واصلت عمليات حفظ السلام تكييف الأنشطة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمعالجة الظروف المتنوعة والمعقدة. وفي العديد من السياقات الصادر حالياً تكليف بتنفيذ

عمليات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فيها، أدى عدم وجود عملية سياسية إلى حدوث تأخير في التنفيذ. ولذلك، وبغية إرساء الأسس لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمساهمة في تحقيق الاستقرار، نُقّدت برامج للحد من العنف المجتمعي في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي ودارفور، مع استخلاص دروس من التجربة في كوت ديفوار وهايتي التي سيستمر فيها تنفيذ برنامج الحد من العنف المجتمعي من خلال بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وتوفر هذه البرامج ما يثني أفراد الجماعات المسلحة والشباب المعرضين للخطر عن العنف من خلال المشاركة المجتمعية على المستوى الشعبي من قبيل مخططات التدريب المهني والعمالة القصيرة الأجل. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى برنامجا لمرحلة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى المحلية قبل وأثناء مفاوضات السلام من خلال إشراك المقاتلين في الأنشطة المدرة للدخل.

٢٨ - وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام حاليا بوضع واستعراض عدة مواد توجيهية ذات صلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك مواد تتعلق بالحد من العنف المجتمعي لممارسي هذا العمل، وتستعرض أيضا المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من خلال الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويستتبع هذا العمل إجراء استعراض منهجي للمعايير التي وضعت قبل عشر سنوات ووضع مواد توجيهية، ولا سيما في السياقات التي قد لا يكون فيها اتفاقات سلام شاملة والتي تشهد تطرفا مصحوبا بالعنف. وهناك حاجة أيضا إلى وضع مواد توجيهية منقحة في مجال إعادة الإدماج، التي لا تزال تشكل تحديا في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتتطلب مزيدا من الاتساق فيما بين كيانات الأمم المتحدة. ويجري أيضا وضع مواد توجيهية مع الشركاء بشأن الأطفال والتطرف المصحوب بالعنف، وإدماج المقاتلين السابقين في مؤسسات الأمن والدفاع الوطنية، وإدارة الأسلحة على نحو فعال.

٢٩ - ودعمت إدارة عمليات حفظ السلام بالشراكة مع البنك الدولي تنفيذ برنامج قدرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للاتحاد الأفريقي الذي بدأ تنفيذه أول الأمر في عام ٢٠١٢. وتهدف المرحلة الأخيرة من البرنامج إلى تعزيز القدرات داخل الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه والشركاء الإقليميين لدعم المبادرات الوطنية والإقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفريقيا وتعزيز الشراكة المؤسسية والتشغيلية بين الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي والأمم المتحدة من أجل التخطيط والتنفيذ المشتركين لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٥ - إصلاح قطاع الأمن

٣٠ - دعمت عناصرُ إصلاح قطاع الأمن في خمس بعثات لحفظ السلام الجهود التي تقودها البلدان لبناء مؤسسات أمنية قوية قادرة على التكيف ومنع تجدد النزاع تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢١٥١ (٢٠١٤). ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى المشورة التقنية بشأن إعداد القانون المتعلق بسياسة الأمن الوطني والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وواصلت دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مجلس للأمن الوطني. وفي مالي، دعمت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إنشاء وتشغيل المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن الذي يحدد التوجه الاستراتيجي ويضع الأولويات الوطنية لتنفيذ

عملية إصلاح قطاع الأمن. ودعمت عناصر إصلاح قطاع الأمن في البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تنسيق الدعم الدولي المقدم لقطاع الأمن. وأعدت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأوروبي خطة دعم بشأن إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣١ - وتسعى استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن إلى تعزيز شرعية قطاع الأمن وتماسكه في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وشكلت جزءاً لا يتجزأ من عملية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في كوت ديفوار. وقد طلب مجلس الأمن في قراره (٢٣٣٣) (٢٠١٦) إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن تضع خطة لبناء السلام تشمل إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وهما مجالان حيويان للحفاظ على السلام. ودعمت الأمم المتحدة، بالشراكة الوثيقة مع البنك الدولي، تنفيذ عمليات استعراض للنفقات العامة لقطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وليبيريا من أجل دعم خيارات السياسات العامة القائمة على الأدلة فيما يتعلق بإصلاح قطاعات الأمن المعنية. وشرعت وحدة إصلاح قطاع الأمن بإدارة عمليات حفظ السلام في استعراض سياسة إصلاح قطاع الدفاع بالتشاور مع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة المكلفة بدعم إصلاح قطاع الدفاع.

٦ - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٣٢ - تتطلب البيئات المتزايدة الخطورة التي تعمل فيها بعثات حفظ السلام واتساع نطاق مخاطر المتفجرات الحزْم في عملية الحد من مخاطر المتفجرات. وقد أقر مجلس الأمن بذلك من خلال إدراجه الإجراءات المتعلقة بالألغام في ولايات ثلثي عمليات السلام الحالية، ومن خلال اعتماده قراراً قائماً بذاته بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام (القرار ٢٣٦٥) (٢٠١٧).

٣٣ - وتسهم الإجراءات المتعلقة بالألغام في بناء السلام والحفاظ عليه من خلال حماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها، وإتاحة تنفيذ الولاية، والحد من آثار التلوث بالألغام في المجتمعات المتضررة، مع توفير الفرص للتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تتيح أنشطة الحد من المخاطر والتطهير التي تضطلع بها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام القيام بدوريات مأمونة في أبيي وشمال مالي وتسهّل إمكانية وصول العمليات الإنسانية إلى جنوب السودان. وتحمي الإجراءات المتعلقة بالألغام المدنيين من أخطار المتفجرات أثناء وبعد العمليات ضد الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتسهم في تحقيق أمن المدنيين وسلامتهم في المواقع المشمولة بالحماية في جنوب السودان. كما يساعد توظيف المقاتلين السابقين والمدنيين في عمليات إزالة الألغام على تهيئة الظروف المواتية للسلام.

٣٤ - وتساعد الجهود التي تبذلها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لتجديد مخازن الأسلحة وتدريب السلطات الوطنية، في أماكن منها جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وكوت ديفوار ومالي وأبيي ودارفور، على ضمان الإدارة الآمنة والحالية من الأخطار للأسلحة والذخائر، والحد من خطر إعادة التداول، ومنع حدوث الانفجارات العرضية، ودعم الامتثال لحظر الأسلحة.

٣٥ - وعلى مدى العامين الماضيين، زاد عدد اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام التي تتضمن أحكاماً بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، مما يدل على تزايد الاعتراف بأهمية تلك الإجراءات في الحفاظ على السلام بعد انتهاء النزاع. وكما تبين التجارب في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان

وقبرص، يمكن للإجراءات المتعلقة بالألغام أن تكون وسيلة فعالة لتحقيق مكاسب على صعيد بناء الثقة في مرحلة مبكر وإبراز ثمار السلام القِيّمة في البيئات المعقدة والحساسة سياسيا.

رابعاً - العمليات المتمحورة حول الإنسان

ألف - الشؤون الجنسانية

٣٦ - أحرزت إدارة عمليات حفظ السلام تقدماً في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بالتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون السياسية. واستجابة للتوصيات الرئيسية الواردة في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، اتفقت الإدارتان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على العمل معاً لتحسين الخبرة الفنية في عمليات حفظ السلام من خلال تحليل النزاعات من منظور جنساني؛ وعمليات التخطيط المشترك للبعثات؛ ووضع أدوات وممارسات لتعزيز عملية انتقال المسؤولية عن إجراءات الشؤون الجنسانية والمرأة والسلام والأمن إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ ووضع رسائل رئيسية مشتركة لعمليات التخطيط الاستراتيجي.

٣٧ - وكفل التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، برعاية جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، إدماج أمن المرأة وإمكانية احتكامها إلى القضاء في المبادرات البرنامجية المتعلقة بسيادة القانون. وقد خصّصت نسبة كبيرة من ميزانيات برامج سيادة القانون المشتركة والمتعددة السنوات أموالاً لتلبية احتياجات المرأة في جمهورية أفريقيا الوسطى (١٦ في المائة) والصومال (٢٧ في المائة) ومالي (٢٠ في المائة).

٣٨ - وتتعاون إدارة عمليات حفظ السلام مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال عدة منتديات مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة تتعلق بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وتشمل المشاريع المنفذة في هذا الإطار المذكرة الإرشادية التقنية المتكاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن والشؤون الجنسانية والتنقيح الجاري للمعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، أفضت الشراكة بين الإدارة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى إدماج الاعتبارات الجنسانية في تحليل النزاعات (البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى)، ووضع خطط انتقالية بشأن الشؤون الجنسانية (بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي) ومشاركة وحدة القضايا الجنسانية المشتركة بين الإدارة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بعثات التقييم الاستراتيجي المشتركة (الصومال وهايتي). وشاركت الإدارة أيضاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام في تعزيز تنفيذ الولايات المتعلقة بالقضايا الجنسانية والمرأة والسلام والأمن من خلال تعزيز التحليلات في جميع الفترات التي تتراوح بين النزاع والسلم.

٣٩ - وفيما يتعلق بالجوانب المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، يسرت إدارة عمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تدريب مستشارين عسكريين للشؤون الجنسانية لكفالة إدماج المنظور الجنساني في العمليات العسكرية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأسهمت أيضاً مجموعة الأدوات المتعلقة بمراعاة البعد الجنساني في عمل شرطة الأمم المتحدة في اتباع الممارسات المراعية

للمنظور الجنساني في العمل الشُرطي في البعثات، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

باء - حماية المدنيين

٤٠ - نظرا لأن أكثر من ٩٥ في المائة من أفراد حفظ السلام يعملون في البعثات التسع المكلفة بحماية المدنيين، فإن التوقعات بشأن إنجاز الولايات مرتفعة للغاية. ومع التسليم بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومات المضيفة، لا تزال حماية المدنيين مهمة ذات أولوية بالنسبة لحفظ السلام. فهي عنصر أساسي في جهود حفظة السلام الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية دائمة، ويجب أن تكون جزءا من نهجٍ إزاء عمليات السلام يكون شاملا ومتبعا في البعثة بأسرها ومدفوعا بمحرك سياسي.

٤١ - وحماية المدنيين معناها أساسا منع العنف والنزاع. وقد اتخذت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني خطوات لتحسين استعداد البعثات من خلال بناء القدرات، وتحسين التخطيط، والإلمام بالحالة السائدة على نحو تطلعي. ودعمت الإدارة البعثات، من خلال التدريب وتقديم المشورة، لإجراء عمليات تقييم للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون ليُستفاد منها على نحو أفضل في اتخاذ القرارات بشأن توفير الموارد لعمليات حماية المدنيين وتنفيذها، وإجراء عمليات محاكاة للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون من أجل كفاءة وضوح المهام والأهداف.

٤٢ - واستنادا إلى التوجيهات الحالية، تم البدء بوضع مبادئ توجيهية بشأن دور شرطة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايات حماية المدنيين، ووضعت دروس شاملة جديدة للتدريب قبل النشر ودخلت البعثات. وأجري تقييم للاحتياجات التدريبية داخل البعثات في مجال حماية المدنيين، بما في ذلك إجراء دراسة استقصائية للموظفين في البعثات الميدانية على مدى عدة أشهر في عام ٢٠١٧.

٤٣ - ولتوضيح التوقعات بشأن إنجاز ولايات حماية المدنيين وتعزيز تنفيذها، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وضع سياسة من أجل أداء ولايات حماية المدنيين على نحو فعال وخاضع للمساءلة مع التركيز على مناصب القيادات العليا المدنية والعسكرية والشرطية. وتعمل الإدارتان أيضا على تعزيز تدريب وتوجيه كبار القادة والموظفين المدنيين الجدد لتعزيز النهج الذي يتبعه جميع أفراد البعثات في حماية المدنيين.

جيم - حماية الطفل

٤٤ - واصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني إيفاد موظفين لحماية الطفل إلى خمس عمليات لحفظ السلام وتعزيز السياسات والتوجيهات والتدريب في مجال حماية الطفل لجميع أفراد حفظ السلام. وأنجزت سياسة محدّثة بشأن حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة للسلام وأصدرت بالاشتراك مع إدارة الشؤون السياسية. وتسلط هذه السياسة الضوء على التزامات عمليات حفظ السلام فيما يتصل بمعالجة الشواغل المتعلقة بحماية الطفل، والالتزام بالمعايير الدولية لحماية الطفل، وتعميم حماية الطفل في عمل جميع عناصر البعثات. وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني حاليا بإعداد دليلٍ لحماية الطفل وتدريبٍ لموظفي حماية الطفل من أجل دعم تنفيذ هذه السياسة. وظل توفير التدريب للأفراد النظاميين في مجال حماية الطفل لتمكينهم من تحديد قضايا حماية الطفل التي يواجهونها

في الميدان والاستجابة لها بفعالية يشكل أولوية رئيسية، كما تم توفير التدريب لموظفي الشؤون الجنسانية العسكريين في الميدان لتيسير زيادة إدماج حماية الطفل في العمليات العسكرية.

دال - العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

٤٥ - واصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني العمل في شراكة وثيقة مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ومفوضية حقوق الإنسان من أجل تعزيز اتباع نهج متكامل إزاء العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وساند هذا التعاون تطوير وتوفير التوجيه والدعم التشغيليين، والعمل التكاملي مع الحكومات المضيفة والجهات الفاعلة من غير الدول، وتوفير الدعم التقني للشركاء المحليين. وقد قامت بعثات حفظ السلام برصد العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتحليله والإبلاغ عنه، إلى جانب دعم احتكام الضحايا إلى العدالة، وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجريمة، وتعزيز الإصلاح التشريعي بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان، وزيادة الوعي بين الجهات الفاعلة الحكومية والسكان المحليين.

٤٦ - ووضعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني دليلاً لأفضل الممارسات وفيلم فيديو عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات لجميع الموظفين، مما يعكس تجربة بعثات حفظ السلام الخمس الصادر لها تكليف بشأن هذا الموضوع. ويجري حالياً وضع سياسة بشأن منع ومواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في عمليات حفظ السلام، وذلك بهدف تزويد البعثات الميدانية بإطار شامل للتصدي لذلك العنف.

هاء - حقوق الإنسان

٤٧ - واصلت عمليات حفظ السلام دعم جهود إحلال السلام من خلال جمع المعلومات وتحليلها، والإنذار المبكر والاستجابة، بما في ذلك في سياق التكاليفات بحماية المدنيين، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى قوات الأمن غير التابعة لها. وقد أسهم عنصر حقوق الإنسان في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، في وضع استراتيجية لحماية المدنيين على نطاق البعثة من خلال الرصد والتحليل والإبلاغ، وبناء القدرات والتعاون التقني، وتقديم المساعدة إلى المدنيين المعرضين للتهديد، وآليات الإنذار المبكر، ودعم تحديد الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومقاضاتهم. وواصلت البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومفوضية حقوق الإنسان دعمها لتنفيذ السياسة.

٤٨ - وقدمت العناصر المعنية بحقوق الإنسان التدريب على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وما يتصل بذلك من مسائل تتعلق بالسياسة العامة ومسائل تنفيذية إلى حفظة السلام في سبع بعثات. وقدمت تلك العناصر أيضاً الدعم التقني للمؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة المحليين وأسهمت في عمليات السلام، وذلك مثلاً عن طريق دعم الآليات الوطنية لاستجلاء الحقيقة والمساءلة والمصالحة ومؤسسات سيادة القانون. وستستفيد وظيفة الرصد والإبلاغ التي تضطلع بها تلك

العناصر من دراسة الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجال الإبلاغ العام عن حقوق الإنسان لعمليات السلام التي أعدتها مفوضية حقوق الإنسان وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية.

٤٩ - وتطلب الأمم المتحدة بانتظام من الدول الأعضاء المصادقة على استيفاء الأفراد الذين ترشحهم لمتطلبات السياسة المتعلقة بفحص موظفي الأمم المتحدة على خلفية حقوق الإنسان. ويُستبعد الأفراد الذين لا يستوفون شروط الفحص من الخدمة في الأمم المتحدة. وحيثما تكون هناك مخاوف من احتمال تورط وحدات من الأفراد النظاميين في انتهاكات حقوق الإنسان، تعمل الأمم المتحدة مع الدولة العضو المعنية لوضع ضمانات إضافية مثل تدابير التخفيف أو تعزيز عمليات الفحص المحلية.

٥٠ - ويتواصل الجمع بين الوظائف المرتبطة بحماية الطفل وبالغنف الجنسي المتصل بالنزاعات وبين مهام حقوق الإنسان في عمليات السلام، وتم إحراز تقدم في ثلاث بعثات ذات أولوية (البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال) بينما شرع في الجمع بين هاتين الفئتين من الوظائف في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويهدف هذا الجمع إلى إنتاج تحليل أدق وأكثر اتساقاً في إطار العمل مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

واو - التواصل مع المجتمعات المحلية

٥١ - تماشياً مع الجهود المتواصلة لاعتماد نهج متمحورة حول الإنسان، ركزت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على تعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية في بعثات حفظ السلام. ويؤدي التواصل الاستراتيجي مع المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية دوراً حاسماً في تيسير التنفيذ الناجح للولايات والحفاظ على السلام. وقد ركز العمل الحالي على البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بهدف وضع استراتيجيات للتواصل مع المجتمعات المحلية في جميع البعثات، مما يجعل لحفظ السلام أثراً على حماية المدنيين وسيادة القانون وإدارة النزاعات وجهود المصالحة. وعلاوة على ذلك، اتخذت الإدارتان خطوات لتحسين تحليل البعثات لديناميات النزاعات المحلية واتجاهاتها لتزويد حفظة السلام بالأدوات اللازمة لتحسين فهمهم للسياق وللجهات الفاعلة في المناطق التي يعملون فيها. وسيزيد هذا الجهد من الإسهام في تحسين تواصل بعثات حفظ السلام مع المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المحلية.

خامسا - توجيه التنفيذ نحو تحقيق نتائج

ألف - تعزيز الدعم الميداني

١ - المواءمة الاستراتيجية والأولويات

٥٢ - في عام ٢٠١٧، عملت إدارة الدعم الميداني على مواءمة جهودها ومبادراتها الجارية مع رؤية الأمين العام التي تستشرف إكساب الأمم المتحدة خفة الحركة والكفاءة والفعالية بحيث تتمكن من توفير حلول مرنة وعملية بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة. وفي السنة المقبلة، ستواصل الإدارة تركيز جهودها

على إدارة سلسلة الإمداد، والإدارة البيئية، وتحسين أساليب العمل، والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة، وتعزيز التدابير المتصلة بالسلوك والانضباط.

٢ - تحسين أساليب العمل

٥٣ - واصلت إدارة الدعم الميداني إضفاء الطابع المؤسسي على آلياتها لقياس رضا العملاء. وأُنجزت الطبعة الخامسة من دراستها الاستقصائية العالمية بشأن رضا العملاء في عام ٢٠١٧. وترصد هذه الدراسة الاستقصائية لآراء جميع الأفراد المدنيين والأفراد النظاميين مدى الأهمية المعطاة لخدمات الدعم الميداني المختلفة في جميع البعثات وكذلك درجة الرضا عنها. وفي عام ٢٠١٧، أعرب ٧١ في المائة من المقيمين عن رضاهم العام عن خدمات الدعم، بعد أن كانت نسبتهم لا تتجاوز ٦٥ في المائة في عام ٢٠١٦. وتشير الدراسة الاستقصائية إلى أن الرضا عن خدمات الدعم الميداني قد تزايد كل سنة منذ بدء الدراسة الاستقصائية.

٥٤ - وتواصل إدارة الدعم الميداني أيضا استخدام منتدياتها الإدارية الداخلية لتحسين تعزيز التحسن المستمر. وتعقد الإدارة مجلسا استشاريا لشؤون العملاء - وهو الأول في الأمانة العامة - مرتين سنويا، وذلك بهدف استقاء آراء كبار ممثلي العملاء العسكريين والشرطيين والمدنيين وضبط مقاييس الأداء والمبادرات ذات الأولوية. وترمي هذه الجهود والعمليات الإدارية الداخلية إلى التأكد من استعراض الأداء، وتحديد التحديات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية على نحو منهجي.

٥٥ - ولزيادة تعزيز قياس الأداء، أضافت إدارة الدعم الميداني إلى أطر الميزنة القائمة على النتائج للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ مجموعة موحدة من ١٤ مؤشرا للأداء خاصة بعناصر الدعم في بعثات حفظ السلام. وسترصد هذه المؤشرات العناصر الأساسية للأداء في مجالات الدعم في جميع البعثات. وقد ساعدت المؤشرات الموحدة، مقترنة بمقاييس خاصة بكل سياق، على تكوين فهم مشترك لما يعنيه الأداء الجيد في مجال الدعم الميداني، مع إبراز التقدم المحرز والتغرات والتحديات في البعثات للموظفين والعملاء وأصحاب المصلحة. ولمواصلة تحسين إطار المؤشرات، تعزز الإدارة إدخال مزيد من المؤشرات في أطر الميزنة القائمة على النتائج للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٣ - الإدارة البيئية

٥٦ - واصلت إدارة الدعم الميداني اتخاذ إجراءات للحد من الأثر البيئي لعمليات حفظ السلام، بوسائل منها تنفيذ استراتيجيتها البيئية، التي تركز على ركائز خمس هي: الطاقة؛ والمياه والمياه المستعملة؛ والنفايات؛ والتأثير الأوسع نطاقاً؛ ونظام الإدارة البيئية.

٥٧ - ويدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وضعت إدارة الدعم الميداني عدة أدوات لتعزيز الأداء البيئي للبعثات الميدانية، ومن ذلك نموذج موحد لخطة عمل بيئية على نطاق البعثة تستخدمه جميع البعثات في الإبلاغ عن الأداء السابق والتخطيط للمستقبل، ويتضمن النموذج نهجا لإدارة المخاطر. ويستخدم نظام الإدارة البيئية، وهو إحدى الركائز الخمسة للاستراتيجية البيئية، بطاقة تقييم لإدارة الأداء. وسيتم الإبلاغ عن أداء كل بعثة في تقرير أداء ميزانيتها كل سنة، ابتداء من الفترة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

٥٨ - واستنادا إلى الطلبات المحددة للبعثات والأولويات المحددة في الاستراتيجية البيئية، قام مركز الخدمات العالمي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعم عدة بعثات ميدانية في جهودها الرامية إلى تنفيذ السياسات البيئية وسياسات إدارة النفايات، عبر وسائل منها التخلص من النفايات الخطرة أثناء تصفية البعثات، وتركيب محطات لمعالجة المياه المستعملة، وتقديم المشورة بشأن تركيب عدادات المياه والطاقة لزيادة الكفاءة، وإجراء دراسات بيئية مرجعية واستكمال تقييمات الطاقة، بما يشمل خططا لزيادة استخدام الطاقة المتجددة.

٤ - إدارة سلسلة الإمداد

٥٩ - استمر إعطاء الأولوية لتحسين فعالية الدعم اللوجستي المقدم للبعثات الميدانية وكفاءته. ففي عام ٢٠١٥، طلبت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام إلى الأمانة العامة أن تواصل تطوير إدارة سلسلة الإمداد وأن تعالج أوجه القصور التي تواجهها لتحسين الخدمات المقدمة إلى البعثات. وفي عام ٢٠١٦، وضع المسؤولون الإداريون ونشروا مخططا لإدارة سلسلة الإمداد يوفر توجيهات تشغيلية تفصيلية لتنفيذ إدارة سلسلة الإمداد من البداية إلى النهاية في إدارة الدعم الميداني. وسيتم قياس مجمل كفاءة وفعالية إدارة سلسلة الإمداد من خلال إطار إدارة الأداء الذي يجري وضعه حاليا. ولا يزال المخطط وثيقة قابلة للتعديل وسينفذ على مراحل وستدعمه مشاريع قصيرة الأجل لتكملة مبادرات إصلاح الأمانة العامة الأوسع نطاقا.

٦٠ - وأنجزت الأمانة العامة ثلاثة مشاريع من أصل أربعة تتعلق بإدارة سلسلة الإمداد بدأت في عام ٢٠١٦ في مجالات التخزين المركزي، وتخطيط الاقتناء، واستخدام الشروط التجارية الدولية. وما زال المشروع الرابع، المتعلق بالدمج الإقليمي من خلال ممر شرق أفريقيا، قيد التنفيذ. وسيكون هذا المشروع بمثابة إثبات لجدوى مفهوم سلسلة الإمداد المتكاملة من بدايتها إلى نهايتها، وسيختبر استخدام التخطيط المنسق والعمليات الاستراتيجية لتحديد مصادر مجموعة محدودة من السلع وتسليمها. ويركز المشروع على بعثات حفظ السلام في شرق أفريقيا، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال. وفي عام ٢٠١٧، بدأت الأمانة العامة عددا من المشاريع الجديدة في مجالات إدارة الفئات.

باء - تحسين الأداء والفعالية

١ - تكوين القوات بطريقة استراتيجية

٦١ - واصلت إدارة عمليات حفظ السلام، من خلال خلية تكوين القوات وتخطيط القدرات بطريقة استراتيجية، كفاءة تحاور الأمانة العامة على نحو استراتيجي مع الدول الأعضاء بشأن مساهماتها المحتملة في حفظ السلام، ودعم التخطيط المنتظم لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني فيما يتعلق بالاحتياجات المستقبلية من قدرات حفظ السلام. وعُقدت اجتماعات تحضيرية لمؤتمر وزراء الدفاع، الذي سيعقد في فانكوفر، بكندا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، في كل من كيغالي وطوكيو ودكا، وقد جرى خلالها التماس تعهدات جديدة بتوفير قدرات ودعم مبادرات التدريب وبناء القدرات، ولا سيما

فيما يتعلق بالقدرات الطبية وتحسين التوازن بين الجنسين. وقد نُظِم أول مؤتمر خاص ببعثة محددة بشأن تكوين القوات بطريقة استراتيجية في أيار/مايو ٢٠١٧، واستطاع تأمين تعهدات من أجل سد الثغرات في القدرات في البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مشكلا بذلك الأساس لنظام تناوب أطول أجلا لوحدة مختارة في تلك البعثة.

٦٢ - وظل نظام تأهب قدرات حفظ السلام يشكل عنصرا رئيسيا في مسعى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني إلى تكوين القوات بطريقة استراتيجية من أجل تكوين فهم دقيق لقدرات حفظ السلام المتاحة لدى الدول الأعضاء. واعتبارا من آب/أغسطس ٢٠١٧، كان لدى ٨١ بلدا وحدات عسكرية أو وحدات شرطة مسجلة في النظام.

٦٣ - ومن أجل تقييم مدى استعداد الوحدات المتعهد بتقديمها والمساعدة على تحسين استعداد تلك الوحدات، نظمت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، منذ آذار/مارس ٢٠١٦، زيارات للتقييم وإسداء المشورة إلى ما مجموعه ٣٥ بلدا. وعقب تلك الزيارات، سهلت الإدارتان، بالاشتراك مع دول أعضاء، تقديم الدعم لتنمية القدرات وتوفير التدريب للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي تحتاج إلى ذلك. ويعد هذا الجهد الهام حاسما لتوسيع قاعدة المساهمين وكفالة امتلاك قدرات كافية تلبي معايير الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي المستقبل، ستشمل الأولويات الإضافية زيادة العمل مع الدول الأعضاء لتحديد فرص سد الثغرات الناشئة في القدرات وتطوير شراكات ثلاثية في مجال بناء القدرات، مثل مشروع الشراكة الثلاثية لتعزيز القدرات الهندسية للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات وأكاديمية الإشارات العسكرية التابعة للأمم المتحدة.

٢ - التخطيط والتحليل في عمليات حفظ السلام

٦٤ - لكفالة التنسيق والاتساق في تخطيط عمليات حفظ السلام، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات وصنع القرار، استكملت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وضع سياسة جديدة في عام ٢٠١٧ بشأن تخطيط واستعراض عمليات حفظ السلام. وتمثل هذه السياسة أداة مهمة لتوحيد ممارسات التقييم والتخطيط في كلتا الإدارتين، وضمان الوضوح في التوجه الاستراتيجي، وتشكل أساسا لمواصلة إضفاء الطابع المهني على التخطيط الاستراتيجي وبناء ثقافة مؤسسية له.

٦٥ - وتحدد السياسة أربع مراحل: التقييم؛ ووضع الخطط؛ والتنفيذ والرصد؛ واستعراض وتقييم عمليات حفظ السلام القائمة أو المنشأة حديثا. وينبغي أن توجه مفاهيم وخطط البعثات تنفيذ الولاية، وأن تساعد في رصد أثر تدخلات عمليات حفظ السلام وأن تُستكمل باستمرار استنادا إلى تحليل للنزاعات. وتُكمل السياسة الجديدة سياسة التقييم والتخطيط المتكاملين، التي تنطبق على عمليات التخطيط على نطاق منظومة الأمم المتحدة ولكنها لا تتناول التخطيط الذي تضطلع به إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تحديدا.

٦٦ - وسيجري تعميم وتنفيذ السياسة الجديدة لتخطيط البعثات خلال دورة الميزانية الحالية، بما في ذلك عن طريق تدريب الموظفين المشاركين في عمليات التخطيط في المقر. وتُبدل كذلك جهود لتوفير التوجيه بشأن خطط البعثات، بهدف ترجمة التوجيه الاستراتيجي من مفاهيم بعثات إلى خطط تنفيذية ذات أهداف وجداول زمنية ومعايير مرجعية محددة بوضوح.

٣ - دعم الأداء في الميدان

٦٧ - لكفالة توضيح وتعزيز القيادة والتحكم والأدوار والمسؤوليات في عمليات حفظ السلام على المستويات الاستراتيجية والتشغيلي والتكتيكي للسلطة، تقوم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني حالياً باستعراض السياسة المتعلقة بالسلطة والقيادة والتحكم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بوسائل منها تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في الإطار الحالي. وفي حين توفر هذه السياسة أساساً مناسباً إلى حد كبير لعمليات حفظ السلام فيما يخص السلطة والقيادة والتحكم في المجالات الرئيسية للعمليات والقيادة والتخطيط والقدرات والاتصال، فإن من الضروري إدخال تحديث يعكس التغيرات في بيئات عمليات حفظ السلام، مع تعزيز النطاق لأداء أكثر فعالية. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى توضيح بشأن بعض المجالات بما في ذلك تحديد أولويات ومهام عتاد الطيران، وإسناد المهام إلى الوحدات التمكينية مثل الأصول الهندسية والطبية والتكنولوجية الحديثة.

٦٨ - وما زال تنفيذ إطار ضمان التأهب التشغيلي جارياً وقد تضمن إصدار المبادئ التوجيهية للتأهب التشغيلي للبلدان المساهمة بقوات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، التي تحدد المتطلبات الدنيا ليصبح الفرد من حفظة السلام العسكريين، وتقدم منهجاً للتدريب قبل النشر. وبالإضافة إلى سياسة ضمان التأهب التشغيلي، وضعت صيغتان من إجراءات التشغيل الموحدة في عام ٢٠١٦، إحداهما بشأن تقييم قادة القوات والقطاعات للكيانات العسكرية التابعة، والثانية بشأن تقييم مقار قيادة القوات. وبعد إصدار سياسة ضمان التأهب التشغيلي، صدقت الدول الأعضاء على التأهب التشغيلي لـ ١٠٤ وحدات من أصل ٢٩٢ وحدة جرى نشرها، ويجري حالياً اتخاذ تدابير إضافية لزيادة مستوى الامتثال لمتطلبات التصديق. وعقب إصدار إجراءات التشغيل الموحدة، جرى تقييم ٢٣٢ وحدة فرعية و ١٥ مقر قيادة للقوة بين الربع الثاني لعام ٢٠١٦ والربع الثاني لعام ٢٠١٧. وأبرزت التقييمات عدة قضايا تجب متابعتها، ويعتزم مكتب الشؤون العسكرية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام إطلاع البلدان المساهمة بقوات المعنية على النتائج بغية تحسين الأداء وتنفيذ الولايات. وفي غضون ذلك، واصل المكتب نشر كتيبات الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة (١١ معياراً عسكرياً) بوسائل منها سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن التنفيذ نظمت داخل البلدان المساهمة بقوات.

٤ - التكنولوجيا والابتكار

٦٩ - واصلت بعثات حفظ السلام الاستفادة من نشر التكنولوجيا، بما في ذلك أجهزة الاستشعار للأغراض الأمنية، وإدخال أدوات المعلومات المبتكرة. وتم الحصول على صور أفضل من السواتل والمركبات الجوية (المأهولة وغير المهولة) وكاميرات التصوير النهارية والليلية المحمولة على الصواري والمركبات والتي يرتديها الأفراد النظاميون. وأمكن من خلال رادارات "الاستشعار والإنذار"، التي تكشف قنابل المدفعية وقنابل مدافع الهاون القادمة وترسل إشارات إنذار، حماية معسكرات مختارة تابعة للأمم المتحدة وإنقاذ أرواح أثناء هجمات في مالي. وتتوسع حالياً نظم تتبع الموظفين والمركبات لكي يتسنى للبعثات تحديد حفظة السلام الذين يحتاجون للدعم تحديداً أفضل. وتسد نظم الاتصالات الجديدة، بما في ذلك مراكز القيادة النمطية التي تحتوي على معدات للاتصال اللاسلكي ومعدات ساتلية لتبادل البيانات والاتصال صوتياً وبواسطة الفيديو، الفجوة القائمة حالياً في إمكانية التشغيل البيئي بين الوحدات والعاملين في المجال الإنساني في بعثات حفظ السلام.

٧٠ - وأعدت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني سياسات وأنشطة تدريبية ومواد للدعم المجتمعي في مجال أمن المعلومات لتتوافق مع تكنولوجيات محددة. ولحماية المعلومات، تم وضع تدريب إلزامي لجميع البعثات الميدانية بشأن السياسة المتعلقة بحساسية المعلومات، ويجري حالياً إعداد وحدة تدريبية باللغة الفرنسية. ونتج عن استعراض السياسات المتعلقة بإدارة المعلومات تبسيط وتنقيح سياسات إدارة السجلات وإنشاء إطار للإدارة الإلكترونية للوثائق يتوافق مع المعايير الدولية. وسيوفر برنامج تقدير الحالة العسكرية برمجيات وعمليات موحدة من أجل التحقق من المعلومات وتحليلها وتمثيلها تصويرياً والإبلاغ عنها بشكل يتسم بالفعالية والكفاءة والتكامل. وتمكنت الشبكة المؤمنة الأولى المنشأة في البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الوصول إلى مستوى المعايير الدولية في تخزين المعلومات الحساسة وتوزيعها. ويأخذ هذا النهج بعين الاعتبار الأوضاع الميدانية الصعبة، ويتيح للموظفين الوصول إلى السجلات والوثائق من أي مكان من أماكن حفظ السلام. وقد بدأ العمل على وضع سياسة تتعلق بخصوصية المعلومات، تتناول المعالجة التقنية للوثائق والبيانات التي تتضمن معلومات محدّدة للهوية الشخصية.

٧١ - كما تم وضع فهرس عمليات السلام ونشره، وهو عبارة عن خريطة بمصادر داخلية وخارجية للمعلومات الموثوقة. وأنشئت شبكة ممارسين للموظفين المنوطة بهم مسؤوليات في مجالات التخطيط والتحليل والرصد والإبلاغ. وعقدت دورات تدريبية في مجال الإلمام بكيفية التعامل مع البيانات. واستُحدثت أدوات تحليلية وأنشطة تدريبية إضافية لتحسين الوصول إلى البيانات واستخدامها لأغراض صنع القرارات القائم على المعلومات.

٧٢ - وأصبحت الشراكة من أجل التكنولوجيا في حفظ السلام محفلاً رئيسياً للتشاور مع الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية ومجامع الفكر، ومن المقرر عقد الندوة المقبلة في ربيع عام ٢٠١٨. وستشمل المواضيع الرئيسية للندوة من منظور حفظ السلام مجالات الأمن في المعسكرات، والنشر السريع، والبيانات الضخمة ووسائل التواصل الاجتماعي، وبرنامج تقدير الحالة العسكرية، فضلاً عن الموجة التالية من التكنولوجيات التي ستؤثر على البيئة التشغيلية لعمليات حفظ السلام.

٥ - استخدام المعلومات الاستخباراتية في حفظ السلام

٧٣ - مع نشر بعثات حفظ السلام كي تنفذ ولايات قوية في بيئات تتسم بدرجة متزايدة من ارتفاع وتيرة التهديدات الخطيرة فيها، بات من الضروري إجراء تحليلات ذات مستوى أعلى من الجودة واليقين وحسن التوقيت للتمكين من التنفيذ المأمون والفعال لولايات حفظ السلام.

٧٤ - وفي هذا السياق، وفي ضوء اعتراف مجلس الأمن والجمعية العامة بالحاجة إلى تحسين تقدير الحالة العسكرية، اعتمدت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني سياسة شاملة بشأن المعلومات الاستخباراتية لحفظ السلام في أيار/مايو ٢٠١٧، تأخذ بنهج بشأن المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بحفظ السلام يركز على البعثات. وتتوخى تلك السياسة إطاراً أكبر للسياسات يتألف من التوجيه التشغيلي لفرادى عناصر البعثات، وإجراءات التشغيل الموحدة المتصلة بعمليات محددة، ووثائق تخطيط البعثات. ويجري حالياً وضع إطار سياسي لمعالجة الفجوات في الاحتياجات الأساسية من المعلومات الاستخباراتية في عمليات حفظ السلام، مع مراعاة الحساسيات السياسية المحيطة بإدارة تلك

المعلومات. وفي ضوء الاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء، سيجري استعراض السياسة بعد سنة واحدة لأخذ الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة في البعثات في الاعتبار.

٧٥ - ونُشرت أنواع جديدة من المركبات الجوية غير المأهولة في البعثات لتحسين تقدير الحالة العسكرية. ونشرت مركبات جوية غير مأهولة قادرة على التحليق فترات طويلة وموجهة بالسواتل في البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وما زال النظام التكتيكي في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوفر معلومات مفيدة، رغم أنه لا يستخدم إلا مركبة جوية واحدة. وجرى للمرة الأولى استخدام الطائرات الصغرى المسيّرة بدون طيار، وكان ذلك في البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث استُخدمت في أغراض الرصد العلوي خلال الأزمات، وحماية المدنيين، وتقييمات فترات ما بعد النزاع، وحماية القوافل. ويجري حالياً وضع إجراءات تشغيلية موحدة لاستخدام المنظومات الجوية غير المأهولة كجزء من إطار سياسات المعلومات الاستخباراتية، كما تقوم حالياً إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني باستعراض لكامل قدرات المركبات الجوية غير المأهولة، يشمل دراسة استخدامها في عمليات حفظ السلام حتى اليوم، وتقييم الاحتياجات التشغيلية الناشئة، وذلك لتحديد الاستخدام الملائم لقدرات المركبات الجوية غير المأهولة اللازمة في عمليات حفظ السلام، تمشياً مع سياسة المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بحفظ السلام.

٦ - الاتصالات الاستراتيجية

٧٦ - لا تزال الاتصالات الاستراتيجية في عمليات السلام تمثل إحدى الجوانب الرئيسية للنجاح في تنفيذ الولايات. وقد أُعدت استراتيجيات اتصالات للبعثات التي تمر بمرحلة انتقالية كما هو الحال في ليبيريا وكوت ديفوار وهايتي ودارفور، والحالات الحوادث الخطيرة، ومنها الحالة في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجنوب السودان. وتؤدي استراتيجيات المقر والميدان تلك، التي تستخدم عدة قنوات للنشر والتوعية، إلى تعزيز الدعم لحفظ السلام، وتبديد المفاهيم الخاطئة، ومكافحة التضليل الإعلامي، وتوعية الجماهير الرئيسية. وقد تم تحديث السياسة المتعلقة بالاتصالات الاستراتيجية والإعلام وتعميمها على جميع عمليات السلام. وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام حالياً بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، بوضع خطط اتصالات، وتنفيذها، ويشمل ذلك استراتيجية لكل من الإدارتين وحملة بشأن "قيمة حفظ السلام" تتزامن مع الذكرى السنوية السبعين لبدء حفظ السلام في الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٨. وهناك مبادرة هامة تتعلق بوسائل الإعلام الرقمية قيد التحضير، وتم تجديد الموقع الشبكي لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة، كما يجري توسيع أو إطلاق عدة قنوات للتواصل الاجتماعي.

٧ - التدريب وأفضل الممارسات

٧٧ - ركزت المبادرات المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير على تعزيز ومؤازرة أداء البعثات من خلال توفير تدريب أفضل وأكثر اتساقاً للقادة النظاميين والمدنيين والوحدات والأفراد. وصدرت في أيار/مايو ٢٠١٧ مواد تدريبية أساسية للأمم المتحدة خاصة بمرحلة ما قبل النشر لجميع الأفراد؛ وتجسد تلك المواد أولويات مشتركة، مثل حماية المدنيين، والسلوك والانضباط، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وحماية الطفل، والإدارة البيئية.

وعقدت دورات إعداد المدربين الأولى في آب/أغسطس ٢٠١٧ للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبعثات الميدانية.

٧٨ - وتتضمن مجموعة الأمم المتحدة الشاملة لأنشطة التدريب في مجال حماية المدنيين للبلدان المساهمة بقوات إرشادات بشأن حماية المدنيين وحماية الطفل والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات للأفراد العسكريين على الصعيد التكتيكي لتخطيط العمليات وتنفيذها. وعقدت أول دورة تجريبية لإعداد المدربين في أيار/مايو ٢٠١٧. وصدرت مواد تدريب متخصصة بشأن حماية الطفل موجهة لعناصر الشرطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وخلال عام ٢٠١٨، سيجري تحديث وإصدار الوحدة التدريبية الموحدة بشأن حماية الطفل الموجهة للعناصر العسكرية التي وضعت عام ٢٠١٤. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، عُقدت دورة لإعداد المدربين بشأن المواد التدريبية المتكاملة المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات للموظفين المدنيين والأفراد النظاميين من خمس بعثات لحفظ السلام، وذلك لدعم بدء إطلاق المواد التدريبية داخل البعثات.

٧٩ - وأطلقت الدورة التجريبية الأولى لبرنامج التدريب المتقدم لموظفي البعثات في أيار/مايو ٢٠١٧. والهدف من الدورة هو تعزيز استعداد الموظفين للقيام بمهام إدارة البعثات الميدانية ومن هؤلاء الرئيس/مدير دعم البعثة، ورئيس أركان البعثة، ورؤساء العناصر. ويجري إعداد دورة لقادة الشرطة لإكساب كبار ضباط شرطة الأمم المتحدة المهارات اللازمة للتنفيذ المتسق للإطار الإرشادي الاستراتيجي بشأن دور الشرطة في العمليات الدولية لحفظ السلام.

٨٠ - وجرى تنقيح المواد التدريبية وتطويرها لتعكس على نحو أفضل عمليات الأمم المتحدة الحالية لحفظ السلام باستخدام تدريبات قائمة على سيناريوهات ودراسات حالة خاصة بالبعثات، بهدف ممارسة وتعزيز مهارات أفرقة قيادة البعثات. وتجري عمليات محاكاة لتعزيز عملية صنع القرار والتخطيط، ولا سيما في مجال حماية المدنيين. وعقدت دورة لإعداد المدربين في آذار/مارس ٢٠١٧ لبناء قدرة البعثات على القيام بعمليات المحاكاة بانتظام، والبعثات مطالبة حالياً بالقيام بذلك سنوياً.

٨١ - ويقدم مركز تجربي لإعداد المدربين أنشئ عام ٢٠١٦ في عنتيبي، أوغندا، للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة دعماً تدريبياً متسقاً ذا جودة عالية بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء على توفير التدريب السابق للنشر الذي تتطلبه الأمم المتحدة. وقد أجرى المركز دورات لإعداد المدربين من أجل دورة الأمم المتحدة التدريبية لضباط هيئة الأركان، ومجموعة الأنشطة التدريبية الشاملة بشأن حماية المدنيين، وحماية الطفل، فضلاً عن دورة المستشارين العسكريين للشؤون الجنسانية. وفي الفترة المتبقية من عام ٢٠١٧، سيعقد المركز دورات إضافية لإعداد المدربين من أجل دورة الأمم المتحدة التدريبية لضباط هيئة الأركان، كما سيقدم الدعم إلى الدورة التدريبية التقييمية لإجازة أفراد الشرطة والدورة التدريبية المخصصة لقادة القطاعات العسكرية.

٨٢ - ولدى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني عملية قوية للتعليم المؤسسي تشمل استخلاص الدروس والخبرات وإطلاع الآخرين عليها في البعثات من خلال عمليات الاستعراض اللاحقة للعمل، وتقارير نهاية المهمة، والدراسات المتعلقة بالدروس المستفادة، ووضع مواد بشأن السياسة العامة ومواد توجيهية تسترشد بالدروس المحددة، وإعداد وبدء عمليات تدريب قائمة على معايير السياسة العامة. وفي هذا الصدد، فإنه لدى الإدارتين جدول عمل موسع بشأن المراحل الانتقالية

للبعثات وتصنيفتها. ففي عام ٢٠١٧، شرعت الإدارتان في تنقيح دليل التصفية. وسيستند الدليل المنقح إلى دروس محددة مستقاة من تصفية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وسيوفر إرشادات لعملية التصفية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٨٣ - وتتاح المواد التوجيهية والتدريبية للدول الأعضاء ومعاهد التدريب على حفظ السلام من خلال مركز موارد حفظ السلام، الذي تتوفر محتوياته باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة ويضم حاليا ٣٤٠ وثيقة. وارتفع عدد الاشتراكات فيه عام ٢٠١٧ من ٥٦٣ إلى ٨٣١ اشتراكا.

جيم - تطوير القدرات

٨٤ - تواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني العمل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لتعزيز قدرات الأفراد النظاميين في عمليات حفظ السلام لتحسين تكييفها مع الولايات والبيئات التشغيلية لعمليات حفظ السلام الحديثة. ففي عام ٢٠١٧، أشرف الفريق التوجيهي المعني بتطوير قدرات الأفراد النظاميين على التنفيذ الجاري لثمانى مشاريع مخصصة لمجالات محددة لتطوير القدرات. وتركز المشاريع على إمكانية النجاة من حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛ والنشر السريع؛ والتخطيط والتنفيذ؛ والوحدات السريعة الحركة في مسرح العمليات؛ والتهديدات العابرة للحدود الوطنية؛ والعمليات المنفذة استنادا إلى المعلومات؛ والدعم الطبي. وأضيف مشروع جديد عام ٢٠١٧ يتعلق بإنشاء قدرات لطائرات عمودية عسكرية.

١ - النشر السريع

٨٥ - يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لخطة تطوير القدرات ونظام تأهب قدرات حفظ السلام في تيسير النشر السريع لقدرات الأفراد النظاميين: وهي عملية معقدة وصعبة ومكلفة. وإدراكا من الأمانة العامة أن إبقاء الوحدات على درجة عالية من التأهب لا يتحقق بدون تحميل تكاليف مالية على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، فقد قدمت اقتراحا إلى الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات، وافقت عليه الجمعية العامة، يقضي بتسديد نسبة مئوية من تلك تكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي تبقى الوحدات على مستوى الاستعداد للنشر السريع في نظام التأهب. ولتنفيذ ذلك، وُضعت مبادئ توجيهية لاختيار وحدات مستوى النشر السريع وتسديد تكاليفها. وتعهدت عدة بلدان بأن تكون وحدات لها على مستوى الاستعداد للنشر السريع للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وأن تستوفي معظم متطلبات لواء الطليعة.

٨٦ - وثقت عمليات محاكاة لأغراض النشر السريع في النصف الأول من عام ٢٠١٧ لزيادة تحسين مفاهيم النشر السريع وتحديد الثغرات التي يلزم معالجتها. كما تخطط الأمانة العامة للقيام، بالاشتراك مع بلدان مساهمة بقوات، بعملية تدريب على القيادة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ تتعلق بمستوى النشر السريع، وذلك لمواصلة اختبار المفاهيم ذات الصلة. وأخيرا، وبعد نجاح زيارات التقييم وتقديم المشورة، تم ترفيع عدد كبير من الوحدات إلى المستويات الثاني والثالث من مستويات نظام تأهب قدرات حفظ السلام، الأمر الذي سيساعد على تقليص الجداول الزمنية لنشر تلك الوحدات في الظروف العادية.

٨٧ - وأُحرز تقدم أيضا في التمكين من النشر السريع للقدرات المدنية. فقد بدأت إدارة الدعم الميداني في تزويد العمليات الميدانية بدعم مكثف وقدرات تكاملية تلبية لاحتياجاتها من الموارد البشرية استنادا إلى الاحتياجات الجديدة والناشئة، بما في ذلك التغييرات في ولايات البعثات، وإنشاء بعثات جديدة، والحاجة إلى تنفيذ إصلاحات تنظيمية أو مبادرات للتغيير. ومنذ إنشاء قسم الاستجابة السريعة والسفر التابع للإدارة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، نشر القسم تسع عمليات للسلام قدم خلالها دعما استراتيجيا وخدمات استشارية إلى قيادات البعثات.

٢ - المعايير والقدرات الطبية

٨٨ - استجابة لتوصية الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بإنشاء إطار للأداء الطبي وإقرار سلفي لها، أنشأت إدارة الشؤون الإدارية بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مشروعاً مؤلفاً من خمسة مسارات عمل هي: (أ) إنشاء برنامج لتدريب الرفاق على الإسعافات الأولية، والذي أعد له منهاج دراسي؛ (ب) تدريب العمال الطبيين أثناء القتال، الذي يجري التماس دعم الدول الأعضاء له؛ (ج) وضع سياسة لإجلاء المصابين وخطة للتنفيذ؛ (د) مشروع لتوحيد نوعية الرعاية الصحية وسلامة المرضى في مرافق المستوى الأول، وهو مشروع يُطلب من الدول الأعضاء توفير الموارد اللازمة له؛ (هـ) مشروع لتوحيد نوعية الرعاية الصحية وسلامة المرضى في مرافق المستويين الثاني والثالث، وهو مشروع الذي يجري إعداد الأدلة الإرشادية الخاصة به. وتجري حالياً مناقشة اقتراح متكامل لإنشاء مركز تدريب طبي لدعم جميع المسارات الخمسة.

٨٩ - وفي إطار التحسن العام نحو استيفاء المعايير في مستشفيات المستويين الثاني والثالث، شاركت إدارة الدعم الميداني في زيارات التقييم وإسداء المشورة إلى البلدان التي تعهدت بتوفير مستشفيات. وعلاوة على ذلك، ومنذ إصدار دليل الدعم الطبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تشارك إدارة الشؤون الإدارية في الإجازة التقنية لجميع العاملين الطبيين العسكريين كجزء من التحسن في الأداء وتقديم الخدمات الصحية. وسيواصل مكتب الشراكات الاستراتيجية في مجال حفظ السلام، كجزء من استعراضاته لبعثات حفظ السلام، تقييم مدى كفاية ترتيبات الدعم الطبي والتحسينات المدخلة بغية تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام.

٩٠ - ويشكل الإجراء الفعال للمصابين في سياق الأمم المتحدة مهمة معقدة، إذ تتطلب اتباع نهج مدني وعسكري منسق، في مجالات الخدمات الطبية والطيران والدعم اللوجستي، كما تتطلب دراية بالديناميات التشغيلية والبيئية. ولتحقيق مبدأ الاستجابة لحالات الإصابة ١٠-١-٢ الذي أقرته الأمم المتحدة، يلزم توافر آليات مفهومة تماماً للقيادة والمراقبة والتنسيق، وقدرات طبية ملائمة، ومشغّلون ذوو كفاءة، وأن يتوافق ذلك مع توفر النقل جواً أو براً أو بحراً.

٩١ - ومشروع سياسة إجلاء المصابين هو الآن في مراحل إعدادها النهائية، وهو يهدف إلى تحديد المعايير الدنيا للقدرات ويصف الإجراءات اللازمة لضمان الإجلاء في الوقت المناسب لأي من موظفي الأمم المتحدة من موقع الإصابة أو المرض إلى مرفق العلاج الطبي المناسب بما يتماشى مع المعايير الطبية المعترف بها دولياً.

٣ - الطيران

٩٢ - بُذلت في عام ٢٠١٧ جهود لتعزيز كفاءة طيران الأمم المتحدة وفعاليتها من حيث التكلفة. واستعرض فريق عامل بقيادة إدارة الدعم الميداني ومشاركة مكتب الشؤون العسكرية احتياجات الطيران من منظور قائم على الطلب، مع التركيز بوجه خاص على المسافرين والبضائع والجدول الزمني. وبالإضافة إلى ذلك، تجري دراسة منهجية بشأن نشر العتاد الجوي العسكري، بما في ذلك المنظومات الجوية بدون طيار، لتحسين تتبع الاستخدام وتحديد الضرورة العسكرية. وتجري هذه الدراسة في سياق ميزانية مخفضة بشكل ملحوظ، مع التشديد بصفة خاصة على أن القدرات التمكينية للجسر الجوي باستخدام طائرات الخدمات العمودية العسكرية تزيد تكلفتها بنسبة حوالي ٢٥ في المائة مقارنة بتكلفة المعادل التجاري. وبالإضافة إلى النظر في إمكانية الاستعاضة عن الطائرات العسكرية ببدايل تجارية، يجري النظر أيضاً في فرص للاستعمال المشترك والبقاء في حالة تأهب لتعظيم الكفاءة وخفض التكاليف. ومع ذلك، وكجزء من هذه المبادرة، قدم الأمين العام توجيهها بأنه لا ينبغي القبول بأي تنازل فيما يتعلق بقدرات إجلاء المصابين أو الإجلاء الطبي أو سلامة الطيران؛ وينبغي في الوقت نفسه الحفاظ على الدعم الكامل لإنجاز الولايات، ولكن مع إدراك حتمية تقديم بعض التنازلات من حيث إمكانية الاستجابة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً إعداد دليل جديد للطيران ومن المقرر وضعه في صيغته النهائية في عام ٢٠١٧.

٤ - إمكانية النجاة من حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع

٩٣ - تواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وضع إرشادات بشأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بدعم من الدول الأعضاء. وتشمل المواد الإرشادية دليلاً للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بشأن تخفيف مخاطر هذه الأجهزة، ودليلاً للوحدات العسكرية بشأن التخلص من الذخائر المتفجرة، وكلاهما سيرسي الأساس لنهج استراتيجي متنسق للتخفيف من الأخطار. وسيوفر الدليل الأول التوجيه للبلدان المساهمة بقوات وقادة القوات، بينما سيحدد الدليل الثاني القدرات التي تحتاجها الوحدات العسكرية في عمليات حفظ السلام. وسوف يكمل هذان الدليلان المبادئ التوجيهية لتخفيف حدة خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في سياق البعثات الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١٦، مع التركيز على إدماج التخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في عمليات التقييم والتخطيط. وتنسق دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضاً صياغة معايير التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع مستفيدة في ذلك من الخبرة الفنية للدول الأعضاء. وستستخدم منظومة الأمم المتحدة هذه المعايير، التي ستقرر الحد الأدنى من الكفاءات المطلوبة للعاملين في مجال التخلص من تلك المتفجرات، وستحدد منهجية إزالة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في عمليات حفظ السلام. وتمثل تلك هذه الإصدارات الإرشادية الثلاثة أساس مشروع الإدارتين بشأن إمكانية النجاة.

دال - دور المرأة في حفظ السلام

١ - استراتيجية التكافؤ بين الجنسين

٩٤ - حددت استراتيجية التكافؤ بين الجنسين التي أعلنتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ عام ٢٠٢٨ موعداً نهائياً لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف الموظفين المدنيين المعيّنين دولياً على نطاق منظومة

الأمم المتحدة. وفي عمليات السلام، التي تمثل أبعد مجالات عملنا في المنظومة عن تحقيق هدف التكافؤ، وحيث تزداد شدة التحديات المتعلقة بتمثيل المرأة بوضوح في المستويات العليا، أوصت الاستراتيجية بما يلي: (أ) رفع النسبة المئوية للنساء العاملات في عمليات الأمم المتحدة للسلام عن خط الأساس الحالي البالغ ٢٨ في المائة بوضع أهداف سنوية طموحة لكل بعثة، و (ب) الترويج لصورة إيجابية عن المدنيات العاملات في الميدان من خلال سرد قصصهن على وسائل التواصل الاجتماعي، و (ج) إنشاء مجموعات أوسع نطاقاً وأكثر عمقا للمواهب من النساء اللواتي يمكن تقييمهن واختيارهن لعمليات الأمم المتحدة للسلام في إطار التدابير المؤقتة الخاصة للتوظيف التي أصدرها الأمين العام لمساعدة البعثات الميدانية على اختيار نساء مؤهلات بسرعة أكبر، و (د) تحسين ظروف الحياة والعمل للموظفين العاملين في أماكن العمل الشاقة. وستُنقذ هذه التوصيات الخاصة بكل بعثة جنبا إلى جنب مع التوصيات الخاصة بالمنظومة ككل التي تشمل تهيئة بيئة تمكينية، والتصدي للتحيز اللاواعي في التعيين والترقيات، وزيادة التعيينات من النساء في مناصب القيادة العليا. وتجدر الإشارة إلى أنه في حين أن عمليات السلام هي التي توجد بها أكبر الفجوات في التكافؤ، فإن بها أيضا أكبر إمكانية لإحداث تغيير سريع، نظرا لارتفاع معدلات الشغور والدوران فيها.

٩٥ - وفي الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧، بلغت نسبة النساء اللواتي استقطبتهن إعلانات الوظائف الشاغرة في البعثات الميدانية ٣٠ في المائة من المرشحين، أي بزيادة طفيفة عن خط الأساس البالغ ٢٨ في المائة. وأيدت استراتيجية الأمين العام المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين وضع تدابير خاصة مؤقتة لتوظيف المرأة باعتبارها أداة ضرورية لإحراز تقدم أسرع. وأثناء العمل في وضع هذه التدابير، في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، تنوي شعبة الموظفين الميدانيين التابعة لإدارة الدعم الميداني إدارة الشواغر من قائمة المرشحين المقبولين من النساء فقط.

٩٦ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، فتحت مبادرة خط الإمداد بمواهب نسائية لشغل المناصب العليا في عمليات الأمم المتحدة للسلام الباب من جديد للمرشحات من رتبتي مد-١ ومد-٢ اللاتي يحملن مواصفات ذات صلة بمجالات دعم/إدارة البعثات، والشؤون السياسية/الوساطة، والشؤون المدنية، وسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، والإعلام. وقد أُخطرت الدول الأعضاء من خلال مذكرة شفوية، وأجريت عدة أنشطة للتوعية، كما أُطلقت حملة لوسائل التواصل الاجتماعي/الاتصال الرقمي. وسيجري من خلال عملية تنافسية تقييم المرشحات الجدد اللاتي جرى تحديدهن من خلال المبادرة، وإضافتهن إلى مجموعة المواهب بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

٢ - مشاركة النساء ضمن الأفراد النظاميين في عمليات حفظ السلام

٩٧ - تمثل زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام إحدى الأولويات الرئيسية. فقد ثبت أن زيادة أعداد النساء ضمن الأفراد النظاميين توسع نطاق الحماية التي توفرها بعثتنا، وتزيد إمكانية الحصول على المعلومات من المجتمعات المحلية، وتقلل من حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي مؤتمر وزراء الدفاع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قطع أكثر من ٦٠ دولة من الدول الأعضاء مجموعة من التعهدات بزيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحقيق نسبة مستهدفة لهذه المشاركة قدرها ١٥ في المائة. ووضعت إدارة عمليات حفظ السلام نسبا مستهدفة لزيادة حفظة السلام الإناث من القوات العسكرية وأفراد

الشرطة، وحددت تدابير لدعم بلوغ هذه النسب. وقد طلبت إلى الإدارة أن تضع، بالتعاون مع المكتب التنفيذي للأمم العام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، استراتيجية مخصصة تتضمن تدابير ملموسة تساعدنا على الإسراع بتجاوز النسبة الحالية للنساء العاملات في قوات حفظ السلام العسكرية البالغة ٣ في المائة.

٩٨ - ووضعت مبادرة تجريبية مدتها عامان لزيادة أعداد حفظة السلام الإناث تهدف إلى حجز ١٥ في المائة من وظائف ضباط الأركان للنساء؛ وتمكين ضابطات الصف والضابطات من رتبة ملازم أول ذوات الخبرة البالغة ثماني سنوات من الانتشار بصفتهم مراقبات عسكريات؛ وتمكين النساء ذوات الأسر الشابة من الانتشار لمدة ستة أشهر؛ وإتاحة مزيد من فرص التدريب للنساء. والدول الأعضاء التي تصل إلى نسبة الـ ١٥ في المائة المستهدفة ستسند إليها وظائف إضافية.

٩٩ - وإذا تشكل النساء حالياً ١٧ في المائة من أفراد الشرطة الدوليين و ٦ في المائة من وحدات الشرطة المشكّلة، واصلت شرطة الأمم المتحدة السعي إلى تحقيق نسبة المشاركة المستهدفة للإناث البالغة ٢٠ في المائة التي حُدِّدت أثناء حملة الجهد العالمي لعام ٢٠٠٩. وقد حثت الأمانة العامة للبلدان المساهمة بأفراد شرطة على نشر نفس نسبة النساء العاملات في أجهزة الشرطة الوطنية على أقل تقدير. وشجعت إدارة عمليات حفظ السلام الدول الأعضاء كذلك على إعادة النظر في سياساتها الوطنية الخاصة بالتعيين وفي معاييرها وهيكلها وحوافزها الوطنية لنشر ضابطات الشرطة في بعثات حفظ السلام. وأعدت الإدارة دورة تجريبية لتحسين إعداد كبار ضابطات الشرطة للاضطلاع بأدوار قيادية، وسيبدأ تقديمها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٨. وعند الانتهاء من الدورة بنجاح، ستكون المشاركات مؤهلات للإدراج في كادر جديد من كوادر القيادة النسائية العليا في شرطة الأمم المتحدة، يمثل خط إمداد المواهب يرمي إلى تعزيز التكافؤ بين الجنسين في المناصب القيادية.

سادسا - السلامة والأمن والسلوك والانضباط

ألف - السلامة والأمن

١ - أسباب الهجمات التي تستهدف عمليات حفظ السلام واتجاهاتها والوقاية منها والتخفيف من آثارها

١٠٠ - منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ظلت البيئة التي تعمل فيها بعثات كثيرة تزداد تعقيدا، شأنها في ذلك شأن نطاق التهديدات التي يتعرض لها حفظة السلام. والعلاقات بين الجماعات المسلحة متزايدة التعقيد، حيث يدخل بعضها في تحالفات محلية ومؤقتة قائمة على المصلحة وهي تحالفات تنشأ في أغلب الأحيان خارج إطار عمليات حفظ السلام. وكثيرا ما تنشأ روابط بين الجماعات المسلحة ذات الأغراض السياسية والعناصر الإجرامية المنظمة. وما زال تشردم الجماعات المسلحة وانتشارها وتزايد طابعها العابر للحدود والنفعي، بالإضافة إلى الروابط القائمة بين الدوافع الإجرامية والقدرات التشغيلية في بعض مسارح العمليات، عناصر تشكل تهديدات خطيرة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وشهدت الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ زيادة في عدد الحوادث العدائية التي تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة مقارنة بالفترة المناظرة السابقة (١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ - ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦). وازداد عدد الهجمات المحددة الأهداف من ١٨٩ هجوماً إلى ٢٢٧ هجوماً في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ وانخفض عدد الوفيات من ٣٨ حالة وفاة إلى ٣٧ حالة خلال نفس الفترة.

٢ - الدروس المستفادة، والابتكار، والتقدم المحرز في تحسين السلامة والأمن للأفراد النظاميين في الميدان

١٠١ - تعكف إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على اتخاذ عدد من التدابير على المستويات الاستراتيجية والتشغيلي والتكتيكي لتحسين سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم. فعلى الصعيد الاستراتيجي، اضطلعت الإدارتان بمشروع من مرحلتين لتحسين أمن حفظة السلام يرمي إلى الحد من الوفيات والإصابات الناجمة عن أعمال العنف في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع تقريراً عن التحديات الداخلية والخارجية ذات الصلة بالأمن التي يواجهها حالياً حفظة السلام من الأفراد المدنيين والعسكريين والشرطة، وستتبع المرحلة الثانية وضع مشاريع/مسارات عمل بشأن أفضل السبل للتصدي لهذه التحديات. وستتبع المرحلة الثانية وضع مشاريع/مسارات عمل عالية التأثير بقصد تنفيذ توصية أو أكثر من بين التوصيات المقدمة في المرحلة الأولية.

١٠٢ - ويجري اتخاذ عدة إجراءات لتعزيز نظم إدارة السلامة والأمن. وتشمل هذه الإجراءات إصدار السياسة المتعلقة باستخبارات حفظ السلام التي ستعزز، إلى جانب إطار استخبارات حفظ السلام، القدرات التحليلية والقدرة على تقدير الحالة العسكرية، والاتساق بين الأدوات. وقد استُحدث نظام قاعدة بيانات شبكي مؤمّن للإبلاغ عن الخسائر البشرية، سيتيح إنشاء نظام مركزي متسق لإدارة البيانات يعرض البيانات التاريخية المتعلقة بالخسائر. وقد تقرر بدء نشره تدريجياً في عمليات السلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ليُستعاض به عن النظام الورقي القائم للإبلاغ عن الخسائر.

١٠٣ - وتمثل الهجمات المباشرة والهجمات التي تستخدم فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أبرز الأساليب المستخدمة من قبل الأطراف المتحاربة، وكثيراً ما تستهدف دوريات حفظة السلام وتحركات القوافل. وتقدم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم للبعثات في التخفيف من حدة التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وتحسين سلامة حفظة السلام أثناء العمليات من خلال إجراء تقييمات للمخاطر وعمليات الإزالة الطارئة للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وتعزيز قدرات أفراد البعثات والسلطات الوطنية. وتزوّد الدائرة حفظة السلام بالمركبات والمعدات المتخصصة، فضلاً عن طائفة واسعة من الدورات التدريبية، قبل النشر وأثناءه.

١٠٤ - وفي الوقت نفسه، وفي إطار الجهود المشتركة الرامية إلى ضمان النجاح في تنفيذ الولايات، قدمت عناصر الشرطة في عدة بعثات المساعدة إلى سلطات إنفاذ القانون في الدول المضيفة من أجل تطوير قدراتها في مجال الاستخبارات الجنائية لمكافحة مفسدي تنفيذ الولايات.

١٠٥ - وحددت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني درسين مستفادين متصلين بتشغيل المنظومات الجوية غير المسلحة والمسيرة بدون طيار في بعثات حفظ السلام، ألا وهما: الحاجة إلى إجراء مناورات مشتركة وإلى التدريب المنتظم. وتتناول التدريبات مواضيع تبدأ من أساسيات تشغيل الطائرات الصغرى المسيرة بدون طيار (كيفية تسييرها والامتنال لجميع الأنظمة) إلى مواضيع أكثر تطوراً من قبيل كيفية تصميم خطة الطيران لتلك الطائرات استناداً إلى الاحتياجات المتعلقة بجمع المعلومات والقدرات المتعلقة بالمعدات. ثانياً، أثبتت التجربة التحدي الذي تواجهه عمليات حفظ السلام والمتمثل في تشغيل التكنولوجيات الجديدة من خلال تكييف التكتيكات والأساليب والإجراءات للاستفادة من هذه القدرات الجديدة.

١٠٦ - وواصل مكتب الشراكات الاستراتيجية في مجال حفظ السلام تحليل المسائل العامة المتعلقة بالسلامة والأمن أثناء استعراضه للعناصر النظامية في البعثات الميدانية، وقدم توصيات في هذا الصدد. وإضافةً إلى إبراز الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، أكدت هذه التوصيات أهمية العمليات المنفذة استناداً إلى المعلومات؛ وتحريّ الترابط والتكامل في عمليات التحليل والتخطيط والتوجيه؛ والاستخدام الكفء للتكنولوجيا؛ واتخاذ تدابير حسنة التنسيق ومجربة لحماية القوات؛ وتوفير فرص التنقل في ظل حماية كافية؛ وتحريّ الكفاءة في التدريب والإعداد قبل النشر وداخل البعثة؛ واتخاذ تدابير استباقية للسلامة والصحة المهنتين؛ والتطبيق الدقيق للتكنيكات والأساليب والإجراءات بوصفها عناصر أساسية لتعزيز السلامة والأمن. وتتخذ قيادات البعثات حالياً تدابير شاملة في تنفيذ هذه التوصيات لزيادة تعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم.

٣ - المبادرات المتعلقة بالسياسة الأمنية

١٠٧ - ظل التهديد الذي يواجهه حفظة السلام والمدنيون في البيئات غير النمطية دافعا لتطوير السياسات والتوجيهات المتعلقة بحفظ السلام. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أُقرّت نسخة منقحة من إجراءات التشغيل الموحدة بشأن استجابة المقرر للأزمات دعماً لعمليات حفظ السلام، وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، قدم مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات بنجاح دورة تدريبية افتتاحتها عن إدارة الأزمات في الميدان. وستقدم هذه الدورة التدريبية كل سنة.

١٠٨ - وظلت السياسة والبرنامج الحاليان لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني فيما يتعلق بإدارة المخاطر التي تهدد السلامة المهنية، اللذان يشملان الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة، يحققان نجاحاً في تخفيض المخاطر وكذلك عدد الوفيات والإصابات المتعلقة بالسلامة المهنية أو ذات الصلة بالعمل/أماكن العمل في كلتا الفئتين. إلا أن الأفراد العسكريين لا يزالون هم الأكثر عُرضة من حيث مخاطر السلامة المهنية، إذ يتعرّضون لأكثر عدد من الوفيات والإصابات والحوادث، وهم غير مشمولين بعد في سياسة السلامة المهنية القائمة. ولهذا تستكشف الإدارتان نهجاً معززاً لإدارة المخاطر المتعلقة بالسلامة والصحة المهنتين يتماشى مع إطار الأمم المتحدة للسلامة والصحة المهنتين بهدف الحد من المخاطر التي يتعرض لها جميع الأفراد، بمن فيهم الأفراد النظاميون. ومن المتوقع اعتماد مشروع نشرة للأمين العام بشأن السلامة والصحة المهنتين وبدء العمل بها بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

١٠٩ - واتساقاً مع عدة قرارات للجمعية العامة، أحرزت إدارة شؤون السلامة والأمن تقدماً فيما يتعلق بمشروع إدماج عناصر السلامة والأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل دمج الموارد الأمنية للأمانة العامة في بعضها البعض. وبعد مشاورات مستفيضة، وقّع الأمين العام مذكرة أسند بموجبها المسؤولية الإدارية الأساسية عن أفراد وأصول السلامة والأمن في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة إلى وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبدأ وكيل الأمين العام يضع مقاييس ومعايير لجميع عمليات الأمانة العامة المتعلقة بالسلامة والأمن، ويجري اتخاذ تدابير لتيسير إنشاء شبكة متكاملة للوظائف الأمنية، ستوفر لجميع موظفي السلامة والأمن في الأمانة العامة إطاراً سياساتياً وقانونياً موحداً.

باء - السلوك والانضباط والمساءلة

١ - السلوك والانضباط

١١٠ - المنظمة ملتزمة التزاماً تاماً بالعمل مع الدول الأعضاء على كفالة خضوع جميع الأفراد للمساءلة عن سلوكهم أثناء خدمتهم في البعثات الميدانية للأمم المتحدة. وتخضع الجهود المبذولة في بعثات حفظ السلام للتعامل مع المسائل المتصلة بالسلوك والانضباط للرصد على نحو أوثق، مع تعزيز المساءلة من خلال أدوات إلكترونية للإبلاغ الفصلي والسنوي. وواصلت القيادات تأكيد التوجه المطلوب وإظهار مدى جديتها في النظر إلى السلوك والانضباط والتعامل معهما، وذلك من خلال دعوتها المتكررة إلى تحلّي الأفراد بأعلى مستويات السلوك. وازداد تعزيز الشفافية من خلال موقع شبكي جديد للسلوك والانضباط، إذ أصبحت المعلومات المتاحة للجمهور عن القضايا والإجراءات على الموقع الشبكي للسلوك والانضباط أكثر منها في أي وقت مضى. ويمثل الموقع الشبكي أيضاً محفلاً للتوعية والحصول على معلومات محدّثة عن المبادرات الرئيسية.

١١١ - وواصلت الأفرقة المعنية بالسلوك والانضباط تقديم دعم مباشر إلى كبار مديري البعثات الميدانية الكبيرة ودعم عن بُعد إلى كبار مديري البعثات الأصغر حجماً في أداء وظائفهم في إطار ترتيبات الدعم الإقليمية المتعلقة بالسلوك والانضباط. ونُظّم البرنامج السنوي للتعليم المستمر للموظفين المعنيين بالسلوك والانضباط في البعثات الميدانية، لمواصلة بناء القدرات في مجال السلوك والانضباط في البعثات الميدانية.

١١٢ - واستجابةً لادّعاءات سوء السلوك، واصلت التدريبات السنوية الرامية إلى ضمان الجودة تحسين سبل معالجة القضايا وتقليص التأخير العام في معالجتها، بإجراء حصر منتظم لحالة ادعاءات سوء السلوك التي لم يُبَتَّ فيها بعدد، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، من أجل ضمان اتخاذ الإجراءات المطلوبة في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، واصلت الدول الأعضاء اعتماد وتنفيذ ممارسات مثلى في معالجة قضايا سوء السلوك والتحقيق فيها ومتابعتها.

١١٣ - وباستثناء ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، سُجِّل ٥٧٤ ادعاءً في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧ (١١٥ ادعاءً من الفئة ١، باستثناء ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، و ٤٥٩ ادعاءً من الفئة ٢). ويمثل هذا انخفاضاً عن السنة السابقة في الفئة ١ (نزولاً من ١٥٠) وانخفاضاً في الفئة ٢ (نزولاً من ٥٦٢). ويمكن توقع حدوث تقلبات في عدد الادعاءات، لا سيما عند تغيير عدد الأفراد المنتشرين، ومع تعزيز آليات تلقي الشكاوى والتدابير الأخرى الرامية إلى منع سوء السلوك والتصدي له على مر السنين. ويمكن الحصول على بيانات محدّثة عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من الموقع الشبكي للسلوك والانضباط (<https://conduct.unmissions.org/sea-data-> introduction).

١١٤ - ويؤكّد من جديد اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٩٧/٧١، بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التزام الدول الأعضاء والمنظمة بالتنفيذ الكامل لهذه المبادرات وسياسة الأمم المتحدة المتصلة بعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويدعم هذا الالتزام تنفيذ النهج الجديد الوارد في تقرير عن التدابير الخاصة لعام ٢٠١٧ (A/71/818 و A/71/818/Corr.1). وتعطي الاستراتيجية الأولوية لحقوق الضحايا وكرامتهم في إطار منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، وإنهاء الإفلات من العقاب عن طريق تعزيز الإبلاغ والتحقيقات، وتشمل اقتراحاً بإبرام

اتفاق طوعي بين الأمين العام والدول الأعضاء لتعزيز الالتزامات المتعلقة بالتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد وقّع عدد من الدول الأعضاء بالفعل أو أعرب عن اعتزامه التوقيع على الاتفاق وما زالت جهودنا مستمرة في هذا الصدد. ويجري بشكل مطّرد حالياً في عمليات الأمم المتحدة للسلام تنفيذ برنامج العمل الصارم المبنيّ في التقريرين الأخيرين المقدمين إلى الجمعية العامة بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/69/779 و A/70/729)، وذلك في أطر منها المشاركة مع الدول الأعضاء. وجرى كذلك إطلاع جميع الدول الأعضاء على التوجيهات التشغيلية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦). ويستمر تعزيز الشراكات بين الوكالات تحت رعاية المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، لإتاحة اتباع نهج منسق على نطاق المنظومة. وسيضمن تقريرى المقبل معلومات محدّثة وافية عن الجهود الرامية إلى منع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين مشفوعةً ببيانات.

٢ - القيادة والمساءلة

١١٥ - استمرت الجهود الرامية إلى تحسين وتعزيز عملية اختيار وتعيين كبار القادة في بعثات حفظ السلام وفقاً لإجراءات التشغيل الموحدة التي حُدّثت في عام ٢٠١٦. ولضمان أعلى مستويات الكفاءة والمقدرة والنزاهة، على النحو المطلوب في المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة ومع إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الجغرافي، لا يزال التوازن بين الجنسين والتكامل في فريق القيادة في الميدان يمثلان المبادئ التوجيهية في كل عملية اختيار تدعمها إدارة الدعم الميداني. وأجري استعراض مقارن لأدوات التقييم من أجل تعزيز عملية الاختيار القائمة على الجدارة، وأدرجت التوصيات في استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأتاح تعزيز التنسيق بين الإدارتين وتقديم الدعم في الوقت المناسب إلى عملية التعيين والإلحاق بالعمل لإدارة عمليات حفظ السلام الحفاظاً على معدل شغور مستقر ومنخفض للمناصب القيادية العليا في الميدان.

١١٦ - وقد بذلت جهود متزايدة في مجال التواصل من أجل توسيع وتنويع مجموعة المرشحين المحتملين للأدوار القيادية العليا. وشملت هذه الجهود إحاطات إعلامية للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وكذلك إطلاق الدعوة العالمية العامة للترشيحات لمناصب الممثلين الخاصين للأمين العام ونواب الممثلين الخاصين في أوائل عام ٢٠١٧، مما أسفر عن عدد كبير من الترشيحات الواردة من ١٢٦ جنسية، بلغت نسبة النساء منها ٤١ في المائة. وتم التركيز أيضاً على مجالات رئيسية أخرى من دورة حياة القيادة، بما في ذلك تنظيم إحاطات محسنة ومخصصة للوافدين الجدد وتقديم الدعم للقيادة. واستمرت مبادرة الشراكة بين القيادات التي أطلقتها إدارة الدعم الميداني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في التوسّع وسط استحسان كبار القادة المشاركين.

سابعاً - إقامة الشراكات من أجل زيادة التأثير

ألف - السياق الاستراتيجي للشراكات

١١٧ - لقد جعلت من إنشاء شراكات فعالة بين الأمم المتحدة وشركائها عنصراً أساسياً في النهج الذي اتّبعه في دعم جهود تسوية النزاعات وإدارة جهود بناء السلام ومواصلتها. وقد نشرت منظمات وآليات إقليمية بعثات عسكرية أو مدنية جنباً إلى جنب مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

أو قبل بدئها أو بعد انتهائها، وهو ما يتطلب المزيد من التنسيق والاتساق على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي خلال جميع مراحل وجودها في الميدان. وبالمثل، يكتسي التعاون الفعّال بين بعثات حفظ السلام والجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، أهمية بالغة لضمان تعظيم الأثر الشامل للجهود الدولية.

باء - الشراكات مع المنظمات الإقليمية

١١٨ - استناداً إلى توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، قمت بمعية رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في نيسان/أبريل، بعقد أول مؤتمر سنوي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ووقعتنا على إطار مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ويسعى الإطار المشترك، في جملة أمور، إلى تعميق شراكتنا في حفظ السلام بطريقة أكثر انتظاماً وقابلية للتنبؤ بها واتصافاً بالطابع الاستراتيجي، استناداً إلى مبادئ الاحترام المتبادل والميزة النسبية. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، التقيت في نيويورك مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، واتفقنا على تنسيق جهودنا للتصدي للتحديات المتعلقة بالقضايا موضع الاهتمام المشترك، بما في ذلك التنمية المستدامة والهجرة وتغير المناخ والسلام والأمن.

١١٩ - وتزداد حالياً أهمية القدرات الأفريقية الفعالة في سياق تصدينا الجماعي لقضايا السلام والأمن الدوليين، وفي تحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية. وواصلت الأمانة العامة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، دعم الجهود الرامية إلى تعزيز حالة الاستعداد للقوة الأفريقية الجاهزة، تمشياً مع خطة عمل مابوتو الاستراتيجية. وتدعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني للاتحاد الأفريقي في وضع أطر لعملياته تتصل بحقوق الإنسان والسلوك والانضباط. وتدعم المفوضية أيضاً مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في وضع آليات وتدابير تخفيفية في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، من أجل كفالة تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتعمل إدارة الدعم الميداني أيضاً على تعزيز قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال مبادرات من قبيل تيسير مشاركة اثنين من موظفي الاتحاد الأفريقي في برنامج لتدريب كبار موظفي البعثات في مجال الإدارة واستخدام الموارد، إضافة إلى برنامج لتبادل الموظفين.

١٢٠ - وفي أيار/مايو، قدمت تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات (S/2017/454)، حددت فيه إجراءات للتخطيط والتكليف المشتركين لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي صدر بها تكليف من المجلس، واقترحت أربعة نماذج يمكن من خلالها استخدام الأنظمة المقررة لدعم هذه العمليات. وتكتسي آليات التمويل المستدام والمرن والقابل للتنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي أهمية بالغة لأنها أداة للسلم والأمن الدوليين. وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، فإن تقريرتي المقبل عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، سيقدم معلومات محدّثة عن العمل المضطلع به لوضع مجموعة أدوات خلاقة ومرنة. وفي ضوء الشراكة المتطورة والطلب المقدم من مجلس الأمن، ستركز مجموعة الأدوات على طرائق

تنسيق التقييم وكذلك على التخطيط وتبادل المعلومات والإبلاغ المشترك. وستيسر أيضاً تعزيز استعداد القوة الأفريقية الجاهزة.

١٢١ - ومن بين مؤشرات التعاون الوثيق في ظل هذا الإطار المشترك، وقعت مفاوضات الاتحاد الأفريقي ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في حزيران/يونيه ٢٠١٧ مذكرة تفاهم؛ وهو ما يعد معلماً رئيسياً في الجهود المشتركة الرامية إلى التخفيف من حدة الخطر الذي يتهدد المدنيين من جراء الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ودعمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي للإجراءات المتعلقة بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ووضع كتيب مشترك للسلامة لاستخدامه في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

١٢٢ - ولتلبية الطلبات المتزايدة للشراكة المعاد تنشيطها بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تمت الموافقة على هيكل جديد لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وإنني على ثقة من أن الإطار المشترك، إلى جانب تبسيط عمل المكتب، سيحققان نتائج ملموسة في التصدي المشترك للتحديات التي تواجه السلام والأمن. وإزاء هذه الخلفية، وفي الوقت المناسب لكلتا المنظمتين، أعزمت إجراء تقييم شامل لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، يجري فيه تقييم شامل للاحتياجات المتزايدة للشراكة وللمكتب.

١٢٣ - ومنذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال لشؤون السلام والأمن في بروكسل في عام ٢٠١١، عززت الأمم المتحدة من شراكات حفظ السلام مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وكذلك مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وتتوخى الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية، التي كُشف عنها في حزيران/يونيه ٢٠١٦، تعزيز الدعم لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، لا سيما في مجالات الاستجابة السريعة واللوجستيات والأمن والدعم. وقد نشر الاتحاد الأوروبي بعثات مدنية وعسكرية بالتوازي مع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، واتسم ذلك بتنسيق قوي خلال مرحلتي التخطيط والتنفيذ، وآخر مثال على ذلك هو نشر عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى من مالي المقرر في أواخر عام ٢٠١٧. وقد تعزز التعاون الوثيق بين المنظمتين بشأن تشكيلة واسعة من المسائل من خلال اجتماعات اللجنة التوجيهية لإدارة الأزمات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التي تعقد مرتين في السنة. وتواصل الأمم المتحدة التعاون مع الناتو في مجالات تقنية، مثل التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتدريب والدعم الطبي، من خلال التفاعلات المنتظمة على مستويي الإدارة والعمل، مثل محادثات الموظفين السنوية.

١٢٤ - وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام تعاونها الوثيق مع منظمات إقليمية أخرى، منها جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، في مجال تعزيز قدرات الاتصال وتبادل المعلومات والتدريب وفي مجالات أخرى. وشمل ذلك أيضاً التواصل على مستوى الإدارة مع هذه المنظمات على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

جيم - الشراكات مع الجهات الفاعلة في مجالي التنمية والعمل الإنساني

١٢٥ - ظل تعزيز جميع جوانب التخطيط الاستراتيجي يمثل، في السنوات الأخيرة، إحدى أولويات المنظمة. وتوفر سياسة التقييم والتخطيط المتكاملين الإرشاد للتقييم والتخطيط على نطاق الأمم المتحدة وتحدد أربعة متطلبات لتعظيم الأثر الفردي والجماعي لمنظومة الأمم المتحدة على استدامة السلام والحد من النزاعات العنيفة، بما في ذلك: التقييمات المشتركة القائمة على تحليل النزاعات؛ والرؤية الموحدة في المقر والميدان؛ وهياكل التنسيق، والرصد المشترك؛ والإبلاغ عن الأثر. وفي عام ٢٠١٧، شرعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بالتنسيق مع الشركاء في الفريق العامل المعني بالإدماج، في استعراض سياسة عام ٢٠١٣ مع مراعاة التطورات الأخيرة في مجالات السياسات ذات الصلة. ومتى وضعت السياسة المنقحة في صيغتها النهائية في عام ٢٠١٨، سيجري تنقيح كتيب مصاحب لها عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة ليشمل توجيهات بشأن الطريقة التي يمكن بها للتخطيط أن يكون أكثر استناداً إلى التحليل، وأن تطبّق أدواته بسهولة أكبر في البيئات المتكاملة. وبموازاة ذلك، تُبذل جهود تحت قيادة المكتب التنفيذي للأمين العام من أجل تنسيق جميع الدورات التدريبية المتصلة بالتخطيط لكفالة تكامل الجهود وزيادة تعزيز أساليب وممارسات التخطيط على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٢٦ - وقد دعمت إدارة عمليات حفظ السلام تنفيذ الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، بوسائل منها المساهمة في الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن منع نشوب النزاعات (المعنونة *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*) (سبل السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة)). وشاركت الإدارة في منتديات مشتركة بين الوكالات ترمي إلى تعزيز الصلات بين التنمية المستدامة والحفاظ على السلام وتعزيز الاتساق والتعاون بين كافة عناصر حلقة الوصل التي تربط بين العمل الإنساني وجهود إحلال السلام والجهود الإنمائية.

دال - التعاون الثلاثي

١٢٧ - لا يزال تعزيز التعاون الثلاثي والتشاور متواصلًا بين مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والأمانة العامة، فيما يتعلق بوضع الولايات وتحديدتها وتنفيذها وإنجازها. وتتفاعل الأمانة العامة بانتظام مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من أجل تحسين تبادل المعلومات في الوقت المناسب بشأن المسائل التشغيلية والاستراتيجية، وتعزيز التنسيق والتماسك، وكذلك كفالة أن تنعكس وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة في جميع مراحل دورة حياة البعثات.

١٢٨ - وتعد إدارة عمليات حفظ السلام اجتماعات منتظمة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ومن خلال إجراء استعراضات استراتيجية لكل من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أُبلغت الدول الأعضاء المعنية، بما فيها الحكومات المضيفة، بأهداف الاستعراضات ونتائجها قبل تنفيذ الاستعراضات وبعد إنجازها. واستُكملت هذه المشاورات الرسمية أيضاً باتصالات غير رسمية قدمت فيها الأمانة العامة معلومات محدّثة عن الحالة على أرض الواقع وعن تخطيط العمليات المقبلة للبعثات ومفهومها. وأُطلعت البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على معلومات محددة لها تأثير جوهري على النشر، ومفهوم العمليات، وهيكل القيادة والتحكم، وقواعد الاشتباك للبعثات.

ثامنا - ملاحظات

١٢٩ - يحدوني الأمل في أن تؤدي الإصلاحات التي بدأها إلى عمليات سلام تتسم بمزيد من خفة الحركة والتجاوب والفعالية. وتبني إصلاحاتي على التقدم الكبير المحرز حتى الآن بشأن مجموعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز الأداء وقدرات العناصر النظامية. ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على رؤية تكوين القوات الاستراتيجية القائمة على الاحتياجات التي ظهرت أول الأمر في مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام لعام ٢٠١٥، وعُرضت في اجتماعي وزراء الدفاع المعقود أولهما في لندن عام ٢٠١٦ والثاني في فانكوفر عام ٢٠١٧.

١٣٠ - بيد أننا إذ نستشرف آفاق المستقبل، نجد لزاما علينا أيضا أن نتغلب على عدد من التحديات الكبيرة، بعضها قائم منذ أمد طويل وبعضها الآخر جديد. وعلى رأس هذه التحديات تحديد أدوار حفظ السلام في السياقات التي تكون فيها العمليات السياسية بطيئة أو غائبة. ففي كثير من الحالات، تركز بعثاتنا، بالضرورة، على المهام العاجلة لإنقاذ الحياة، ولكن في حالات أخرى، حيث يكون سبب الوجود هو تحقيق الاستقرار وبناء السلام، يجب علينا أن نتحرى الدقة في تحديد الأهداف النهائية لحفظ السلام واستراتيجيات الخروج. فبيئات النزاعات تغدو غير مواتية بصورة متزايدة، ويمكنها أن تؤدي، كما شهدنا كثيرا جدا في مالي، إلى عواقب وخيمة على أولئك الذين يحملون راية الأمم المتحدة. وتؤدي هذه البيئات غير المواتية إلى تعقيد إنجاز المهام الأساسية الصادر بها تكليف، المتمثلة في دعم العمليات السياسية وحماية المدنيين وإشراك المجتمعات المحلية، وتتطلب اتباع نهج جديدة في تنفيذ الولايات.

١٣١ - وإنني أتصور نمطاً هندسياً متغيراً لعمليات حفظ السلام، تتعايش فيه النماذج التقليدية والمتعددة الأبعاد مع عمليات أخف حجماً، وولايات ومهام أكثر تكثيفاً. وسيستمر حفظ السلام في الاسترشاد بمبادئه الثلاثة المتمثلة في الموافقة والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الولاية. ويتطلب الجيل الجديد من النزاعات مزيداً من الاستعداد للتنقل، وزيادة في استخدام المعلومات الاستخباراتية لتقدير الحالة على الأرض، وتسلسلا قياديا أكثر إحكاما، وتوافر إمكانية الحصول على دعم عسكري قوي عند الاقتضاء. ويكمن مستقبل حفظ السلام في قدرته على إعادة تفسير المهام الأساسية الصادر بها تكليف، وعلى استخدام خبرات يمكن نشرها على وجه السرعة، وعلى التحلي بخفة الحركة التي تتيح له التكيف تبعاً لأية تطورات قد تطرأ في الميدان. وفي جميع نماذج عمليات حفظ السلام، يجب أن نضمن أن تكون الولايات متنسقة مع تقييم واقعي للاحتياجات والقدرة. ويعني ذلك القدرة على العمل بفعالية أكبر جنباً إلى جنب مع شركاء التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان على أساس الميزة النسبية.

١٣٢ - وآمل أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام على مستوى تحدي تزويد الأمانة العامة، في الوقت المناسب، بإرشادات استشرافية تمس جوهر الموضوع بشأن السياسة العامة والقضايا الشاملة، وذلك في إطار سعي الأمانة العامة إلى رسم اتجاه جديد لعمليات حفظ السلام. وما زال حفظ السلام في الأمم المتحدة يشكل أداة لا غنى عنها، أداة أحدثت تحولاً في حياة عدد لا يُحصى من الأطفال والنساء والرجال المتضررين من النزاعات. وسيكتسب حفظ السلام مزيداً من القوة عندما يجري حوار صريح وحقيقي بشأن تحدياته بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة. وتؤدي اللجنة الخاصة دوراً أساسياً في تعزيز هذا الحوار. ويحدوني الأمل في أن تواصل القيام بذلك بدينامية وانفتاح.